الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية الإقتصادية بالجزائر

دراسة حالة: الجزائر 2014 – 2021

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالب:

- إسماعيل بن الطيب

الأستاذ المشرف:

- حوحو حسينة

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- أ.د. عبد الله غالم	- **أستاذ تعليم العالي**	رئيسا	بسكرة
- د. لطيفة السبتي	- **أستاذ محاظر أ**	مناقشا	بسكرة
- أ.د. حوحو حسينة	- **أستاذ تعليم العالي**	مشرفا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية الإقتصادية بالجزائر

دراسة حالة: الجزائر 2014 – 2021

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالب:

- إسماعيل بن الطيب

الأستاذ المشرف:

- حوحو حسينة

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- أ.د. عبد الله غالم	- **أستاذ تعليم العالي**	رئيسا	بسكرة
- د. لطيفة السبتي	- **أستاذ محاظر أ**	مناقشا	بسكرة
- أ.د. حوحو حسينة	- **أستاذ تعليم العالي**	مشرفا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023

شكر و عرفان

الحمد لله الذي رزقنا بالعقل والتفكير وميزنا عن الخلق أجمعين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين..

وبعد .. يشرفني ويسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لأستاذتي ومعلمتي ومشرفتي على رسالة الماستر الأستاذة الفاضلة حوحو حسينة ، والتي قدمت لي كل ما تستطيع من علم ووقت حتى أنجز رسالتي هذه بالشكل الذي يليق،فجزاها الله مني كل خير، وكذلك الشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة.

كما أتقدم بالشكر لكل من علمني حرفا خلال دراستي بجامعة محمد خيضر من أساتذتي الكرام.

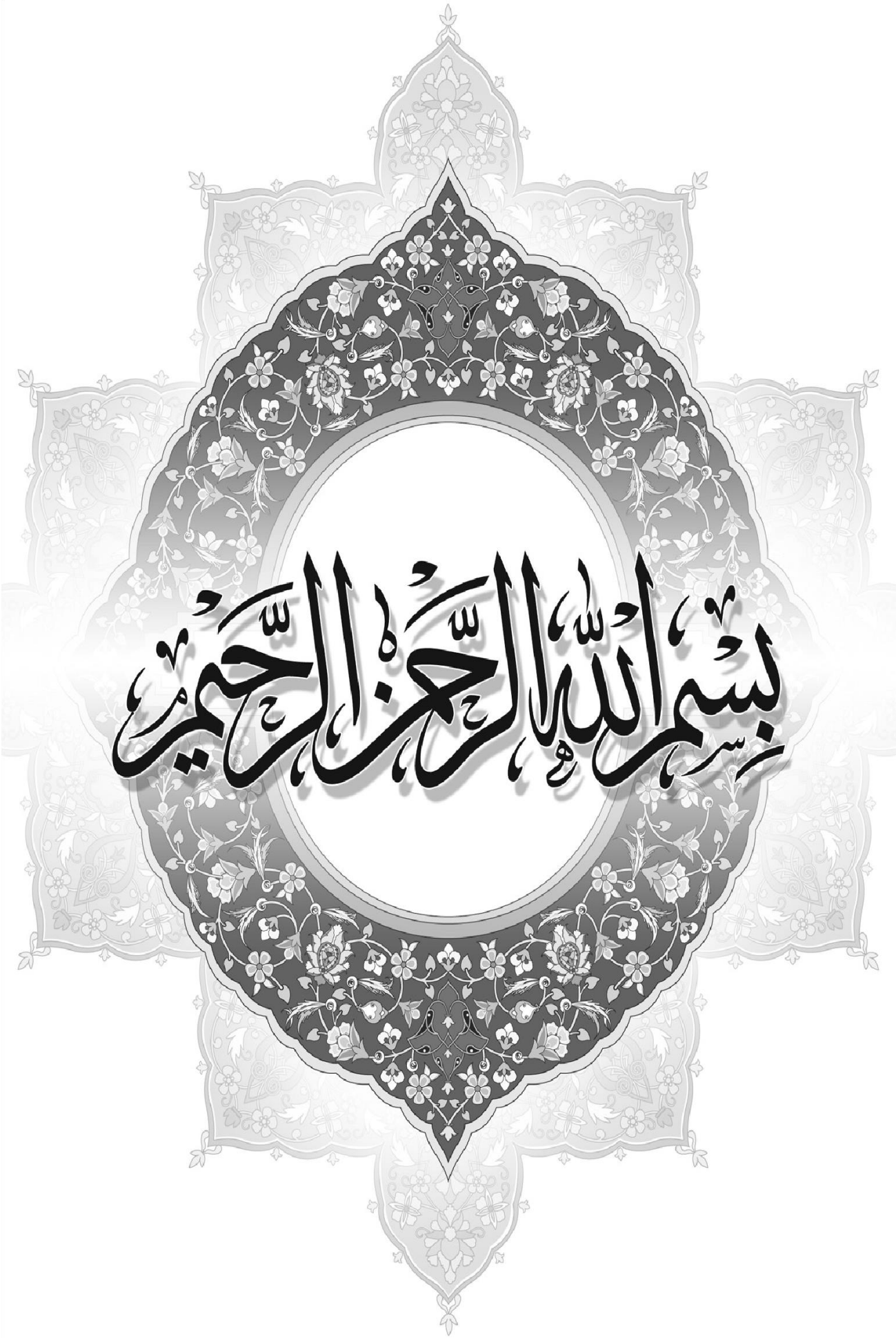
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي.."أمي"

إلى "معلمي" في الحياة.. "أبي "

إلى أساتذتي الكرام الذين أناروا دروبنا بالعلم والمعرفة

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو لها ويعمل على تحقيقها..

لا يبتغي بها إلا وجه الله تعالى

إليكم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 1	تطور معدل دخول السياح عبر الحدود الجزائرية (2015 –2019)	45
الجدول 2	تطور خروج السواح الجزائريين إلى الخارج (2015–2019)	45
الجدول 3	تدفقات السواح عبر الحدود الجزائرية (2022)	47
الجدول 4	مؤشرات موسم الاصطياف بالجزائر (2018–2022)	48
الجدول 5	نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة (2015 – 2019)	49
الجدول 6	تطور العمالة في القطاع السياحي في الجزائر للفترة (2014 – 2019)	50
الجدول 7	ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات التنافسية للسياحة والأسفار 2021	51

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 1	طرق وآليات خلق السياحة لفرص الشغل	24
الشكل 2	الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لإنفاق السياح	25
الشكل 3	الروابط الأمامية والخلفية التي تنشئها السياحة لتنمية وتنويع الاقتصاد	27
الشكل 4	علاقة السياحة بالاقتصاد (الأهداف الخمس الكبرى)	29
الشكل 5	العوامل الأساسية القائدة لنمو السياحة العالمية	32
الشكل 6	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر –بند السفر– في الجزائر (2010–2020)	46
الشكل 7	تدفقات السواح عبر الحدود الجزائرية (2022)	47
الشكل 8	مقارنة تدفقات السواح المغتربين والأجانب عبر الحدود الجزائرية (2022)	48
الشكل 9	الترددات على الشواطئ الجزائرية (مليون) (2018–2022)	49
الشكل 10	نسبة مساهمة القطاع السياحي في العمالة الكلية في الجزائر (2012 – 2018)	50

قائمة المحتويات

شكر وعرفان

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الإطار العام للدراسة

مقدمة 2

إشكالية الدراسة 3

فرضيات الدراسة 3

أهمية الدراسة 4

أهداف الدراسة 5

دوافع اختيار الموضوع 5

منهج وأدوات الدراسة 6

الدراسات السابقة 7

صعوبات الدراسة.....9

تقسيمات الدراسة 9

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول السياحة والتنمية الأقتصادية

تمهيد.....14

المبحث الأول: ماهية قطاع السياحة..... 14

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة.....14

أولا- تعريف السياحة والسائح.....14

ثانيا- نشأة وتطور السياحة.....16

ثالثا- أنواع السياحة.....18

رابعا- البنية التحتية للسياحة.....19

المطلب الثاني: الخصائص الاقتصادية للسياحة ودوافعها.....19

أولا- الخصائص الاقتصادية للسياحة.....20

ثانيا- دوافع السياحة.....20

المطلب الثالث: آثار السياحة ومؤشراتها.....22

أولا- آثار السياحة.....22

ثانيا- مؤشرات قياس تنافسية القطاع السياحي وتأثيره على الاقتصاد.....29

المطلب الرابع: عوامل نمو الظاهرة السياحية.....31
أولا- العوامل القائدة لنمو السياحة.....32
ثانيا- العوامل الإيجابية والسلبية المؤثرة في السياحة.....33
المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية.....36
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.....36
المطلب الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية.....37
خلاصة الفصل.....40

الإطار التطبيقي للدراسة

الفصل الثاني : دور قطاع السياحة بالتنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيد 43
المطلب الأول: المقومات السياحية بالجزائر 43
المطلب الثاني: المؤشرات السياحية لتنمية الاقتصاد بالجزائر.....44
المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية في الجزائر.....52
المطلب الرابع : الاستثمار السياحي بالجزائر كحل لتنمية الاقتصاد.....54
أولا- الاستثمار السياحي بالجزائر.....54
ثانيا- محددات جذب الاستثمار السياحي في الجزائر.....54
ثالثا- معيقات الاستثمار السياحي في الجزائر.....55
خاتمة.....57
قائمة المصادر والمراجع
قائمة المحتويات
ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

جاءت الدراسة الموسومة بدور القطاع السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية، والتي تهدف إلى معرفة السياحة والتنمية الاقتصادية وإظهار الميزة السياحية للجزائر ومكانتها في السياحة الدولية من مقاربة اقتصادية، وخلصت الدراسة إلى وجود مستوى ضعيف وأداء محتشم على مستوى نشاط السياحي مما أدى لتراجع عوامل جذب السياح خصوصا من الأجانب منهم مع تراجع مؤشرات الاستثمار السياحي رغم محاولة الجزائر تحسين المناخ الاستثماري السياحي بتشجيع المستثمرين وتقديم التحفيزات الجبائية لكن مشكلة السياحة الأساسية تتمثل في العقار السياحي وقلة المشاريع المنجزة والمرافق الضرورية لتنشيط السياحة.

الكلمات المفتاحية: القطاع السياحي – تحقيق التنمية الاقتصادية – الجزائر.

:Summary of the study

The study is marked by the role of the tourism sector in achieving economic development, which aims to know tourism and economic development and show the tourism advantage of Algeria and its position in international tourism from an economic approach, and the study concluded to the existence of a weak level and a modest performance at the level of tourism activity, which led to the decline in the factors of attracting tourists, especially from Foreigners among them, with the decline in tourism investment indicators, despite Algeria's attempt to improve the tourism investment climate by encouraging investors and providing fiscal stimuli, but the basic tourism problem is the tourism real estate, the lack of completed projects and the facilities necessary to stimulate tourism.

Keywords: the tourism sector - achieving economic development - Algeria.

الإطار العام للدراسة:

قطاع السياحة

والتنمية الاقتصادية

مقدمـــــة:

يزخر العالم بتنوع طبيعي هائل وشديد التنوع يمثل معيارا فارقا بين مختلف الدول وفق المعيار السياحي الاقتصادي والاجتماعي الثقافي والحضري في آن واحد، حيث تشكل السياحة أهمية خاصة لأغلب شعوب العالم، وتضاعفت أهميتها مع تزايد دورها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وقد شهد قطاع السياحة في العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي نموا متزايدا (منظمة السياحة الدولية: www.unwto.org، 2022) بأكثر من 2.4 مليار دولار سنويا، فالسياحة تمثل مؤشرا متميزا في اقتصاديات الدول وعلامة مميزة لها لتكون أهم صناعة عالمية لا تنضب ولا تزول، فضلا عن الجانب الاقتصادي تعد السياحة عنصرا من العناصر المهيكلة للمجال الحضري، والجزائر واحدة من تلك الدول التي لها امكانيات ومؤهلات سياحية وطبيعية –المرتبة السادسة افريقيا– مما يدفعها إلى ترقية مناطق التوسع السياحي، ومن أجل تصور متكامل ومتناسق لهذه المناطق وجب إقامة نشاط سياحي دائم، يضمن الراحة والاستجمام ويعطي مكانة سياحية على المستوى الإقليمي والعالمي، وذلك بالاعتماد على المؤهلات الطبيعية والتاريخية والتراثية.

ولا يختلف اثنان في حقيقة وجود رابط بين المعطيات السياحية والتنمية الاقتصادية بمفهومها العام، فقد اهتمت البلدان المتقدمة بتطوير وتحسين مستوى الخدمات الأساسية التي تتفاعل مع تنمية قطاع السياحة، مثل النقل والاتصالات، والمياه والكهرباء، والخدمات الصحية. كما قامت هذه البلدان بتوفير أسباب الجذب السياحي الإضافية لتلبية احتياجات مختلف فئات السياح، وبفضل الجهود التي بذلتها للتوسع في تسويق السياحة وترويجها، ازداد عدد السياح الوافدين إليها، أما البلدان النامية ورغم تمتعها بميزة نسبية من حيث جذب السياح، لا سيما من حيث مواقع السياحة الثقافية وأسعارها المنخفضة، إلا أن نصيبها من السياحة العالمية لا يزال أدنى بكثير من إمكانياتها، لأن قطاع السياحة في هذه البلدان لا يزال يواجه قيودًا كبيرة منها قلة الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات الأساسية، ونقص الكوادر البشرية المتخصصة؛ بل أهم من ذلك: الافتقار إلى سياسة موجهة لتنمية السياحة وتسويقه، وباختصار يمكن القول أن القطاع السياحي في البلدان النامية لم يلق الاهتمام اللازم الذي يستحقه كقطاع اقتصادي هام مدر للعملات الأجنبية وخالق لفرص العمل.

ويحتاج تطوير قطاع السياحة إلى نظرة طويلة الأجل تكون جزءً من عملية التنمية الاقتصادية، نظرًا للترابط بين السياحة وسائر القطاعات الاقتصادية الأخرى، وقطاع السياحة الناجح في أي بلد يجب أن تركز على المجالات التي يتمتع فيها هذا البلد بميزة نسبية، مثل السياحة الثقافية وسياحة الآثار، والسياحة الترفيهية، والسياحة الدينية، وسياحة المؤتمرات والتدريب، ليتمكن من التنافس في أسواق السياحة العالمية. وعلاوة على ذلك، يتطلب تطوير السياحة توفر

الإرادة السياسية من أجل تنمية القطاع وإخضاعه لتشريعات منفصلة تسعى إلى تحقيق أهداف السياحة في البلد وتطورها.

والجزائر بحكم انتمائها لمجموعة البلدان النامية تتميز بالخصائص العامة لهذه البلدان، فلقد سارعت خلال السنوات القليلة الماضية لتطوير وتنمية القطاع السياحي في إطار الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية لتنويع الاقتصاد الوطني، حيث يعد هذا القطاع مصدرا هاما للعملات الأجنبية ولفرص العمل ومن ثم تأكد بوضوح أثره العام على التنمية الاقتصادية، كما يساعد قطاع السياحة على تطوير جميع القطاعات المترابطة والمتشابكة معه، خاصة قطاعات البنية التحتية مثل النقل والاتصالات، والكهرباء والمياه، والخدمات المالية، والزراعة والصناعات التحويلية، وعلى الرغم من التجربة السياحية الرائدة لبعض الدول العربية في تطوير ونمو القطاع السياحي، إلا أن قطاع السياحي في الجزائر ما زال يراوح مكانه وذلك لغياب الثقافة السياحية، وضعف الترويج والتسويق السياحي للمنتج السياحي الجزائري، بالإضافة إلى قلة الاعتمادات المالية المخصصة له وانتهاج سياسيات سياحية غير واضحة المعالم، وبناءً على ما سبق، وعلى ضوء ما تقدم يتبادل لنا جملة من التساؤلات والتي تشكل في مجملها صياغة لمشكلة الدراسة حول موضوع قطاع السياحة وتنمية الاقتصاد:

- ما هو دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية بالجزائر؟

وتندرج تحته جملة من التساؤلات الفرعية كالتالي:

- ما المقصود بالسياحة والتنمية الاقتصادية؟
- ما هي مقومات الجزائر السياحية؟
- وما هي المؤشرات السياحية لتنمية الاقتصاد بالجزائر؟

فرضيات الدراسة:

صيغت وصممت مجموعة من الفرضية العامة والفرعية نرى أنها تشكل أكثر الإجابات احتمالا على الإشكالية المعتمدة في البحث وعلى الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

- لا يساهم القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية بالجزائر بالشكل اللازم ولا يرقى للمستوى المطلوب من خلال استقطاب العملة الأجنبية والحفاظ على تدفق السياح (التسويق السياحي).

وتندرج تحته جملة من الفرضيات الفرعية كالتالي:

– السياحة هي السفر لبلد أجنبي وتشمل أنواع وخصائص تميزها، أما التنمية الاقتصادية فهي انتعاش الدخل القومي ولذلك عدة جوانب مهمة وآثار ايجابية.

– تزجر الجزائر بمقومات سياحية بيئية ومعالم تراثية وتاريخية وطبيعي تنوع هائل.

– إن مساهمة القطاع السياحي الجزائري في المتغيرات الاقتصادية مساهمة محدودة تعتمد على نماذج تقليدية ولا توجد استراتيجية تنموية واضحة المعالم في مجال الصناعة السياحية في الجزائر رغم امتلاكها لمقومات وإمكانيات سياحية كبيرة قادرة على جعلها بلدا سياحيا تنافسيا.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة إن تلك التساؤلات تدعوا إلى:

– أهمية البحث في مستقبل القطاع السياحي بالجزائر في ظل الاستراتيجية الجديدة لتنمية القطاع السياحي وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 والمسطرة من طرف السلطات المعنية، وما سوف ينجر عن ذلك من تحديات على مستوى هذا القطاع.

– إبراز الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحي كوحدة متنامية مؤثر في اقتصاديات العديد من البلدان في العالم يعتمد بشكل كبير على الواقع الجغرافي الطبيعي والبشري والتاريخي.

– توضيح مدى أهمية الإمكانيات والمقومات السياحية التي تمتلكها الجزائر إذا تم استغلالها في تحقيق إيرادات بالعملة الصعبة خارج قطاع المحروقات، وتوفير فرص العمل للأعداد المتزايدة من القوى العاملة، وبالتالي المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية.

– توضيح قدرة القطاع السياحي الجزائري في تحقيق النمو والتطور الاقتصادي كقطاع تنموي بديل للطاقة، إذا رافق ذلك سياسات اقتصادية وسياحية يراعي فيها العوامل والمتغيرات الداخلية والإقليمية والخارجية المستجدة التي يمكن أن تعصف بالجهود المبذولة، كونها تسير على مخطط بعيد المدى في إطار المنظور الجديد للعصر الحديث، عصر العولمة والاقتصاد العالمي.

أهداف الدراسة:

من جملة الأهداف التي يسعى إليها البحث نذكر:

– إظهار الميزة السياحية للجزائر ومكانتها في السياحة الدولية من مقاربة اقتصادية.

– إبراز مكانة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني والدور الذي يمكن أن يلعبه في عملية التنمية الاقتصادية.

– محاولة تقييم أداء السياسات السياحية المطبقة في القطاع السياحي الجزائري خلال فترة الدراسة وانعكاساتها على نمو وتطوير القطاع السياحي.

– محاولة تسليط الضوء على التجربة السياحية الجزائرية في تطوير القطاع السياحي وإمكانية الاستفادة منها.

– استشراف لآفاق التنمية السياحية في الجزائر من خلال التعرف على المشاكل والمعوقات التي واجهت القطاع السياحي في الجزائر عبر مرحلة، وإمكانية تطويره خلال المراحل المقبلة فضلا عن محاولة وضع لبعض السياسات التي من شأنها تحقيق هدفين أساسيين: الأول يكمن في تخفيض من حدة المشاكل التي تواجه السياحة الجزائرية، والتي لم تصل الدولة حتى الآن إلى التغلب عليها، والثاني يكمن في إعادة بعث عملية التنمية السياحية من جديد وفقا للمعطيات الوطنية والدولية المستجدة.

دوافع اختيار الموضوع:

هناك دوافع وأسباب تقودنا للبحث في هذا الموضوع دون غيره من المواضيع العلمية، فضلا عن أهميته هناك أسباب موضوعية وأخرى ذاتية تكمن فيما يلي:

الأسباب الموضوعية:

– الاهتمام المتزايد بالسياحة العالمية من قبل مختلف البلدان في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، وذلك بتسليط الضوء على الظواهر الاقتصادية الحيوية خاصة بالنسبة للجزائر التي تسعى لتحقيق الطموحات الواسعة نحو التقدم الاقتصادي.

– سعي الجزائر لإيجاد بديل تنموي عن الطاقة في المستقبل حيث يشكل القطاع السياحي إحدى البدائل المتاحة لاحتلال مكانة هامة في الاقتصاد الوطني.

– رغم الجهود والإمكانيات السياحية التي تزخر بها الجزائر مقارنة بالنتائج المحققة فإن القطاع السياحي الجزائري ما زال لم يلق الاهتمام المناسب من قبل السلطات العمومية.

– محاولة إبراز ما أفرزته الجهود التنموية في الجزائر من إخفاقات وإبراز دافعية الدراسة في مناقشة إشكالية دور قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية، والدور الذي سوف يلعبه القطاع السياحي وفق للمعطيات الدولية والوطنية المستجدة لبعث عملية التنمية من جديد وبشكل دائم.

الأسباب الذاتية: الميول الشخصية للطالب في المواضيع المتعلقة بالمقومات السياحية بشكل خاص والتنمية الاقتصادية بشكل عام، مما يسمح لنا من الاطلاع والتعمق والتحليل وبالتالي التخصص البحثي ومواصلة المساهمة في إثراء البحث العلمي فيما يخص السياحة والتنمية الاقتصادية بالقدر الكاف.

حدود الدراسة:

تتطلب منهجية البحث العلمي ضرورة التحكم في إطار التحليل المتعلق بطبيعة الدراسة ومحاولة وضع حدود للإشكالية المطروحة، وهذا بهدف الاقتراب من الموضوعية والوصول إلى نتائج منطقية يمكن الاعتماد عليها، حيث تنحصر الحدود المكانية لهذه الدراسة في تشخيص واقع القطاع السياحي الجزائري ودوره التنموي من خلال المساهمة في المؤشرات الاقتصادية كناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات والتشغيل، أما الحدود الزمنية فتم تحديد مجال الدراسة في الفترة 2010-2020 حيث حظيت هذه الفترة باهتمام كبير من قبل السلطات العمومية وذلك لأنها عقبت مرحلة تجسيد مخططات تسعى للنهوض بالسياحة الجزائرية وجعلها كبديل لقطاع المحروقات وسوف تتعدى الدراسة لمرحلة التوقعات في تقييم للجهود المبذولة ضمن الاستراتيجية الجديدة للتنمية السياحية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025-2030

منهج وأدوات الدراسة:

من أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة واختبار صحة الفرضيات، ونظرا لطبيعة الموضوع، فإن الطالب قد اتبع المنهج الوصفي التحليلي عند دراسته لواقع القطاع السياحي الجزائري، والمقومات السياحية المتوفرة في الجزائر، في حين اتبع المنهج التحليلي عند دراسة السوق السياحي الجزائري والعائد الاقتصادي لصناعة السياحة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة فقد قمنا في هذا البحث باستخدام المسح المكتبي لأكبر قدر ممكن من المراجع المكتبية العربية والأجنبية منها، وكذا بعض المجلات المتخصصة والملتقيات الوطنية والدولية، ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، كما قمنا أيضا باستخدام شبكة الانترنيت في كثير من الأحيان لجمع المعلومات التي من شأنها إفادتنا في

بحثنا، وكذلك الاستعانة ببعض القوانين والتشريعات المتعلقة بالقطاع السياحي بالإضافة إلى تقارير المنظمات الدولية في هذا المجال، وكذلك الاتصال ببعض الهيئات السياحية من أجل جلب آخر الإحصائيات.

الدراسات السابقة:

لقد تم الإطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي تناولت السياحة بصفة عامة والسياحة في الجزائر بصفة خاصة، حيث تمت دراسة مختلف الأبحاث والدراسات التي خصصت في تحليل وتقييم لدور السياحة في تنمية اقتصاديات الدول بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة والآثار المترتبة عليها، حيث كان لهذه الدراسات دور متميز في ضبط الإشكالية وتأصيل فكرة الباحث حول القطاع السياحي في الجزائر وانعكاساته على الاقتصاد الوطني وأهم هذه الدراسات نذكر منها ما يلي:

1- الدراسة الأولى بعنوان: السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، لـ: شرفاوي عائشة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير تخصص تسيير، جامعة الجزائر 03، 2015\2014، هدفت الدراسة للتعريف بالأهمية الإقتصادية والاجتماعية للسياحة، وإبراز أهمية التنمية السياحية المستدامة للحفاظ على المقومات السياحية والتعرف على مكانة السياحة الجزائرية وتقييم، في حين خلصت هذه الأطروحة لجملة قيمة من النتائج ملخصة فيما يلي:

- تأثرت السياحة بالمتغيرات الاقتصادية مما أدى إلى تحولها من مجرد ظاهرة هدفها الترفيه لصناعة تهدف إلى تنمية الإقتصاديات الدولية.
- أدى التطور التكنولوجي إلى عولمة صناعة بتوحيد الأسواق السياحية دائمة التوسع، تشتد فيه المنافسة لكثرة المتدخلين.
- صناعة السياحة أكثر المجالات تعافياً بعد الأزمات العالمية.
- ضعف تنافسية القطاع السياحي الجزائري دوليا لأسباب عديدة أهمها:
- نقص اهتمام الدولة بقطاع السياحة، وغياب إرادة سياسية حقيقة لبناء قطاع سياحي مستدام.
- تردي المناخ الاستثماري وضعف جاذبيته وكثرة العراقيل التنظيمية (الشفافية والفساد الإداري).
- ضعف مساهمة القطاع السياحي في تمويل الإقتصاد الوطني.
- نقص احترافية مستخدمي القطاع السياحي بسبب ضعف التكوين.
- ضعف الاستراتيجية.

- عدم استقرار الجهاز الإداري القائم على القطاع وتشتيت عملية التسيير.
- مركزية اتخاذ القرار ونقص التنسيق والتشاور مع الأطراف الفاعلة في القطاع السياحي.
- نقص الوعي السياحي بغياب الثقافة السياحية في المجتمع الجزائري.
- نقص البنية التحتية الضرورية لصناعة السياحة (النقل الدولي بنوعيه الجوي والبحري والخدمات والهياكل الفندقية وعدم مطابقتها لمعايير الجودة العالمية).
- إن المخطط التوجيهي للتهيئة تحتاج لتفعيل لبناء شراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص للنهوض بصناعة السياحة في الجزائر.
- إن تحقيق التنمية السياحية المستدامة لن يكون إلا بمشاركة جميع الاطراف الفاعلة.1

2- الدراسة الثانية بعنوان: القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، ل: مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الاعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، مجموعة من الباحثين بالتعاون مع مشروع بحث PRFU، كتاب جماعي، الجزء الأول مارس 2022، هدف الكتاب للبحث عن سبل النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر باعتباره بديلا أساسيا من البدائل التي تطرح لتحقيق التنوع الاقتصادي،2 في حين تم الاستفادة من هذا المؤلف القيم على وجهين، الوجه الأول كان بالإحالة إلى جملة من المفاهيم والمعطيات التي تصوب جمع المعلومات حول الجانب النظري، أما الوجه الثاني فكان بالإحالة لمختلف النتائج والتفسيرات المنهجية العلمية المستمدة من الدراسات الميدانية وطريقة تحليل البيانات ومصادر جمعها، ولغزارة هذه النتائج من لا يتسع ذكرها هنا سيتم ذكرها بين طيات هذا البحث، بما يخدم أهدافه.

أن الغرض الأساسي لهذه الدراسات هو تزويد الباحث بلمحة عامة لتطور السياحة في الجزائر، بهدف تصويب عملية البحث وعدم الخروج عن الموضوع المقرر سابقا، وهذا خلال فترات زمنية سابقة لفترة دراسة الموضوع الحالي،

---

1 شرفاوي عائشة. السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير تخصص تسيير، جامعة الجزائر 03، 2014\2015.

2 مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الاعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، الطبعة الأولى، جامعة الجلفة، الجزائر، مارس 2022.

حيث وجدتُ أن مثل هذه المتغيرات من حيث مدخلها الاقتصادي متشعبة وغزيرة الإنتاج التأليفي مما يشعر بالإرباك، وتحديد الطريق والبيانات المستهدفة ما هو إلا خطوة لفهم المؤشرات وكيفية تحليلها من باحثين أعلى مستوى.

- وتشترك هذه الدراسة مع مجموعة من الدراسات السابقة، من خلال التطرق إلى واقع ومحتوى القطاع السياحي في الجزائر، وأهم السياسات السياحية التي طبقت للنهوض بالقطاع السياحي.
- كما تشترك في التطرق إلى الآفاق المستقبلية للتنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال جملة مؤشرات يبنى على أساسها مخططات استراتيجية فعالة.
- واختلفت دراستنا عن الدراسات السابقة أنها تستعرض العلاقة بين قطاع السياحة والتنمية الاقتصادية مع تسليط الضوء على التجربة السياحية الجزائرية كنموذج دولة عربية في نمو وتطوير القطاع السياحي.

صعوبات الدراسة:

إن هذا العمل لا يخلو من بعض الصعوبات التي واجهت الباحث عن دراسته لهذا الموضوع، تمثلت في صعوبة الحصول على المعطيات والإحصائيات ذات الصبغة الرسمية والمتعلقة بالقطاع السياحي في الجزائر والتي تغطي كامل الفترة المدروسة، وغالبا ما تكون مفرطة وغير دقيقة مما ينجم عنه تباين واضح في المعطيات، تبعا لاختلاف الجهات التي تصدرها وقد حاولت بكل جهد أن أتغلب على التباين في المعلومات والبيانات وأن اربط بينها بالشكل الذي يخدم الموضوع.

تقسيمات الدراسة:

انطلاقا من المبررات السابقة جاءت الدراسة في مقدمة وفصلين، بالإضافة إلى خاتمة عامة تحتوي على أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات.

الفصل الأول: جاء بعنوان مفاهيم عامة حول السياحة والتنمية الاقتصادية والذي ضم مبحثين وقد تم في المبحث الأول التطرق إلى ماهية قطاع السياحة، من خلال دراسة أنواع السياحة والتطرق إلى خصائصها وكذا أثار ومؤشرات السياحة أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه الى ماهية التنمية الاقتصادية ، وأهميتها.

الفصل الثاني: جاء بعنوان: دور قطاع السياحة بالتنمية الاقتصادية في الجزائر –دراسة حالة 2010-2020 (إحتمال تغييره إلى 2010-2022) إذا توافرت البيانات، وإذا لم تتوفر نكتفي بذكر الآفاق المرجوة بعد سنة 2020) والذي سيضم اربع مطالب، حيث تم التطرق في المطلب الأول إلى المقومات السياحية في الجزائر وخاصة المقومات الطبيعية والتاريخية كإجابة للسؤال الأول من إشكالية الدراسة، أما المطلب الثاني فيخص المؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر كتحقق من الفرضيات للإشكالية المروحة، أما المطلب الثالث فيتعلق بالدور الفعلي لقطاع السياحة في التنمية الاقتصادية اما المطلب الرابع نذكر فيه مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني من خلال التعرض إلى دوره في خلق مناصب شغل وكذلك إلى مساهمته في وضعية ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

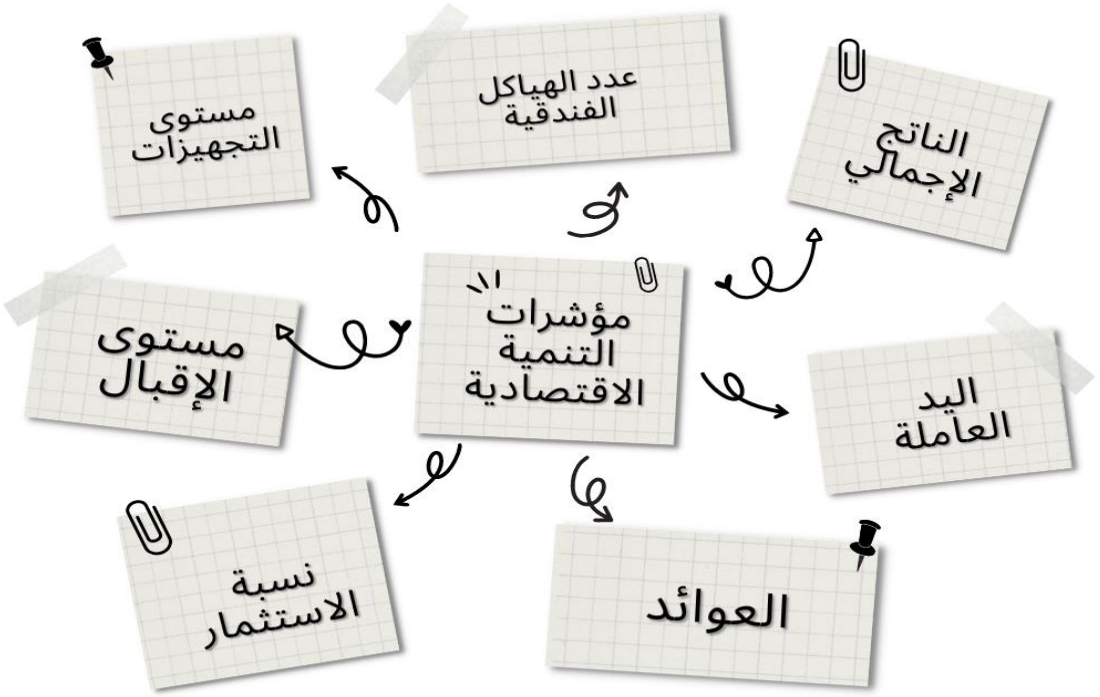

وفي الأخير نأمل أن يكلل البحث بالقدر الكاف من الدراسة والنجاح، للإيمان الخالص بأن موقعنا كمختصين في الاقتصاد الدولي أن التنمية الاقتصادية مبتغانا الأول والأخير وخدمة الإنسان من خلال ذلك، راجين من المولى تعالى أن يوفقنا لذلك.

الإطار النظري للدراسة:

قطـاع السياحـة

والتنمية الاقتصادية

تمهيد:

حظيت السياحة باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين والباحثين لم تحظى به من قبل وذلك لما شهدته من تطور سريع ونمو هائل على جميع الأصعدة، إذ تبين المؤشرات نموها وتطورها بمعدلات فاقت نمو الظواهر والصناعات الأخرى، لذا أصبحت تشكل قطاعا هاما في الاقتصاد بالنسبة للدول النامية وهذا ما جعلها تمثل ظاهرة العصر والمستقبل، وعلى هذا الأساس سيبحث هذا الفصل في ماهية السياحة وتطورها، سياقها الدولي، والإقليمي وكذا مساهمتها في قضايا التنمية الاقتصادية عالميا وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية قطاع السياحة

تعد السياحية ظاهرة قديمة تولدت عن الإنسان منذ ظهوره وتطورت بتطور وسائل النقل والاتصال، حيث تطورت من ظاهرة تقليدية إلى ظاهرة حديثة لتصبح أحد الصناعات الهامة في الاقتصاد في الحاضر والمستقبل، وذلك لأهميتها ودورها في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، فلقد أخذت هذه الصناعة الاهتمام الكافي من قبل الباحثين والاقتصاديين، وفيما يلي يمكن تحديد ماهية السياحة ودورها وأهميتها الاقتصادية.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة

تعد السياحة ظاهرة معقدة وذات أبعاد متعددة فهي تشمل سلة واسعة من الأنشطة والأعمال تطورت مع التاريخ، لذا تباينت مفاهيمها بين الباحثين والاقتصاديين، وفيما يلي مفهومها، تطورها التاريخي وأنواعها...الخ.

أولا– تعريف السياحة والسائح:

لقد ورد أكثر من تعريف للسياحة في المدونات الاقتصادية والاجتماعية من قبل الباحثين، وقد اختلفت هذه التعاريف باختلاف زاوية ووجهة نظرهم للظاهرة السياحية، فمنهم من يرى أن السياحة ظاهرة اجتماعية، والآخر يرى أنها ظاهرة اقتصادية والآخر ظاهرة إنسانية تتولد عن الإنسان رغبة في التنقل والاستجمام، وعليه ارتأيت من خلال الاطلاع عدة مؤلفات وأعمال تعريف السياحة والسائح كما يلي:

أ– تعريف السياحة: لقد عرفت السياحة من الجانب اللغوي كما يلي:

– **لفظ السياحة في اللغة العربية** يعني التجوال، وعبارة ساح في الارض تعني ذهب وسار على وجه الأرض. (عميش، 2015، ص19)

- **السياحة لغة:** بمعنى السيح، والسيوح، الذهاب في الأرض ومفارقة الأمصار، بينما اصطلاحا تعني الانتقال المؤقت من مكان نطاق السكن المعتاد او اماكن العمل، سواء داخل نفس البلد او خارجها، (محديد، 2018. ص297)

ولقد عرفت السياحة من وجهة نظر الباحثين الاقتصاديين حيث عرفها:

- **الألماني كوفير فرويلر** (GUYER FREULLER) عام 1905 أنها: ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وتغيير الجو، وتوليد الإحساس بجمال الطبيعة، ونمو ذلك الإحساس إلى الشعور بالبهجة والمتعة بالإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، ويعتبر هذا التعريف أول تعريف للسياحة بالمفهوم الحديث غير أن الباحث ركز على الجانب الاجتماعي للسياحة وأهمل الجانب الاقتصادي.

- **النمساوي شوليرن** (SCHULLARD.H) عام 1910: السياحة الاصطلاح الذي يطلق على أي عمليات خصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بوفود وإقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة أو أية بلدة ترتبط مرتبطا مباشرا. (كافي، 2017. ص22)

- **الكاتبان هنزكر وكرافت** (HUNZIKER, KRAFT) عام 1942 في كتابيهما المعنون تحت النظرية العامة للسياحة: أنها المجموع الكلي للعلاقات والظواهر الطبيعية التي تنتج من إقامة السائحين طالما أن هذه الإقامة لا تؤدي إلى إقامة دائمة أو ممارسة أي نوع من العمل سواء كان عملا دائما أو عملا مؤقتا. (شبوطي، 2011. ص70)

- **ماكنتوش** MCINTOUSH **عام** 1984: السياحة نظام يضم مجموعة الظواهر والعلاقات المكانية الناجمة عن عمليات التفاعل بين السياح وعناصر جذب الدول والمجتمعات المضيفة، وذلك بهدف استقطاب السياح، (إبراهيم: 2010. ص41) وهذا التعريف أيضا أهمل الجانب الاقتصادي للسياحة أيضا.

وعرفت السياحة حسب المنظمة العالمية للسياحة وبعض الهيئات الدولية كما يلي:

- **الأكاديمية الدولية للسياحة** السياحة أنها عبارة عن لفظ ينصرف إلى أسفار المتعة (الطاهر وآخرون: 2007. صص30)، كما أنها اصطلاح يطلق على رحلات الترفيه وكل ما يتعلق بها من أنشطة وإشباع لحاجات السائح؛ (خليف: 2012. ص19)

- **الجمعية البريطانية للسياحة** عام 1981 أنها مجموعة من الأنشطة الخاصة والمختارة التي تتم خارج المنزل وتشمل الإقامة والبقاء بعيدا عن المنزل؛ (بلقاسم، 2013. ص167)

- **المنظمة العالمية للسياحة (مؤتمر أوطاوا 1991)** على أنها النشاطات الترفيهية التي يقوم بها الأفراد والمسافرون خارج مكان إقامتهم الأصلية خلال فترة زمنية لا تتجاوز سنة من أجل غرض الترفيه، (Rulfi Daniel, et autres: 16) غير أن مجمل هذه التعاريف تركز على الجوانب الاجتماعية للظاهرة السياحية ومجمل الجوانب الاقتصادية.

استنادا إلى التعاريف السابقة يمكن تعريف السياحة أنها أحد الظواهر الهامة في الاقتصاد فهي نشاط إنساني اجتماعي واقتصادي في نفس الوقت ناجم عن الرغبة الإنسانية في السفر والتنقل خارج مكان الإقامة لفترة زمنية تفوق 24 ساعة ولا تتجاوز السنة للاكتشاف والترفيه والاستجمام والراحة لا لغرض الربح.

ب – تعريف السائح: لقد عرف السائح في مؤتمر الأمم المتحدة للسفر والسياحة الدوليين بروما سنة 1963 انه شخص يزور دولة أخرى غير الدولة التي اعتاد الإقامة فيها، لأي سبب غير السعي وراء عمل يجزى منه في الدولة التي يزورها، (فراح وآخرون، 2012. ص100) وعرفه الاتحاد الدولي للمنظمات السياحية (**IUOTO**) هو" أي شخص يزور دولة أو جهة أو مكان غير الأماكن التي تقع داخل محل إقامته المألوفة". (سعيدي وآخرون، 2013. ص98)

من جهة أخرى عرفت الأمم المتحدة السائح في مؤتمر روما عام 1923 بأنه "الشخص الذي يسافر إلى بلد آخر، ويقيم لمدة تزيد عن أربع وعشرين ساعة دون أن تطول إقامته إلى الحد الذي يعد فيه البلد الأجنبي موطن له".

انطلاقا من هذه التعاريف يمكن تعريف السائح أنه كل فرد زائر أو مسافر لبلد غير بلد إقامته الدائمة لفترة تفوق 24 ساعة ولا تتجاوز السنة لغرض إشباع رغباته الترفيهية والاستجمام والراحة والمتعة لا لغرض العمل أو الربح أو الإقامة الدائمة.

ثانيا– نشأة وتطور السياحة:

تعتبر السياحة ظاهرة قديمة تولدت عن الإنسان منذ ظهوره، ولقد ارتبط نموها وتطورها بتطور الإنسان والمجتمعات وتطور الصناعات والظواهر الأخرى لاسيما صناعة النقل بكل فروعه الجوي، البحري، والبري، والصناعات الميكانيكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات...الخ، وفيما يلي يمكن تشخيص تطور الظاهرة السياحية عبر حقبة من الزمن أي خلال العصور القديمة، العصور الوسطى والعصر الحديث وذلك كما يلي:

أ– السياحة في العصور القديمة (منذ ظهور الإنسان لغاية القرن 13) عرف الإنسان عند ظهوره قبل الميلاد بحياته البدائية، وترحاله ووسائل نقله البسيطة، ونظرا لعدم تطور وسائل النقل في تلك الفترة كان يعتمد في سفره وتنقلاته على الدواب والأقدام لقطع المسافات، ومع مر العصور تشكلت القبائل والجيوش وظهرت الدول والحضارات على غرار الحضارة الإسلامية، الحضارة اليونانية والحضارة الفينيقية وغيرها من الحضارات القديمة، زادت حركة الإنسان على الأرض وتعددت غايته وحاجاته وغيرها، ولقد كانت الغاية من السفر والتنقل في تلك القرون القديمة ما يلي:

- الحصول على القوت عن طريق الصيد، المقايضة والمبادلات التجارية...الخ؛
- لأغراض دينية أي العبادة ومن أشهر المعالم الدينية في العصور القديمة نجد مكة المكرمة والمدينة المنورة، الأهرام الفرعونية...الخ؛
- الراحة، الاكتشاف ومشاهدة الأولمبياد؛
- غاية الغزو والاحتلال وغيرها.

ب – السياحة في العصور الوسطى (بين القرن 14 و19) لقد شهدت تنقلات ورحالات الإنسان خلال العصور الوسطى نموا مقارنة بالعصور القديمة، إذ اتسع نطاق ومجال السفر لاسيما مع اكتشاف العالم الجديد أمريكا من قبل كريستوف كولومبوس (CHRISTOPHER COLOMBOS) عام 1492، (سماعيني، 2014. ص4) واكتشاف أستراليا، وخلال هذه الفترة حدثت تحولات كبيرة في محيط الإنسان إذ برزت الثورة الصناعية وظهرت الاختراعات والاكتشافات وتطورت وسائل النقل (اختراع السيارة والسفن والقطار) ووسائل الكتابة (ظهرت الطباعة) وظهرت الجمعيات والاتحادات وغيرها، كل هذه العوامل وأخرى ساعدت في نمو حركة وتنقلات الإنسان.

من جهة أخرى تم خلال هذه الفترة إنشاء أول وكالة سياحية من قبل المرشد السياحي البريطاني توماس كوكtomas cook عام 1820 (عمر. 2010، ص5)، هذا الأخير والذي نضم أول رحلة سياحية جماعية عام 1841 في بريطانيا وقام بنقل مجموعة من الأشخاص بواسطة قطار لزيارة البحر، ومع مرور الوقت لم تعد تقتصر السياحة وتنقلات الأفراد على الطبقة الثرية وفقط كما كانت من قبل بل تعدى الأمر ذلك إلى الطبقة المتوسطة، وأكثر من ذلك مع تطور النقل الجوي خلال القرن 18 ظهر نوع جديد من الرحلات وهي رحلات عابرة للقارات (الولايات المتحدة الأمريكية)، ومن هنا ظهرت ثقافة ومبادئ السياحة.

ت – السياحة في العصر الحديث (نهاية القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا): يعتبر العصر الحديث مرحلة ثورة الاختراعات والاكتشافات، إذ ظهرت خلال هذه الفترة التلفزة والأنترنت عبر كامل العالم وتطورت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إذ أصبح العالم قرية صغيرة، وتطورت وسائل النقل أكثر فأكثر في كل المجالات الجوي والبري والبحري، كل هذا انعكس على نمو الظاهرة السياحية عالميا ودوليا، إذ تطورت السياحة وازدهرت في زمن قصير مقارنة بالعصور السابقة، من جهة أخرى خلال القرن العشرين لقد ساعد التطور الاجتماعي والاقتصادي أي تحسن مستوى معيشة الفرد، زيادة فترات الإجازة المدفوعة الأجر، زيادة أوقات الفراغ، نتيجة التقدم الصناعي، وتوفير الوسائل المريحة، في نمو الظاهرة السياحية إذ سمي هذا العصر بالعصر الذهبي للسياحة. (عميش، 2015. ص19)

ومن جانب آخر لقد تطورت الصناعة الفندقية والصناعات الحرفية وظهرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واتجه العالم كليا نحو صناعة الخدمات أكثر من وقت مضى، هذا ما جعل الظاهرة السياحية تزداد نموا وتطورا وتنوعا في هذا العصر الحديث، إذ ظهرت سياحة المغامرات وسياحة الثلوج والسياحة الرياضية والسياحة الالكترونية...الخ، وأكثر من ذلك لقد حضت السياحة باهتمام كبير من قبل الدول والحكومات في هذا العصر حتى سمي هذا العصر بعصر السياحة، أضف إلى ذلك لقد ساعدت عوامل عدة على نمو وتطور الظاهرة السياحية في هذا العصر نذكر منها ظهور هيئات ومنظمات محلية ودولية تنظم السياحة والسفر وتنقل الأفراد، تطور وسائل النقل وانخفاض تكاليف السفر...الخ.

ثالثا– أنواع السياحة:

لقد تطورت السياحية وتنوعت وذلك لتعدد واختلاف رغبات واحتياجات السياح من جهة، وتطور الاقتصاد من كافة جوانبه من جهة أخرى، وعليه يمكن تصنيف السياحة إلى عدة أنواع حسب المعايير كما يلي: (مستوي، 2014. ص4)

- **معيار وسيلة النقل المستعملة**: السياحة البرية، السياحة البحرية أو النهرية والسياحة الجوية؛
- **معيار مدة الإقامة**: السياحة الموسمية والسياحة العابرة؛
- **معيار المناطق الجغرافية**: السياحة الداخلية والسياحة الخارجية؛
- **معيار عدد الأشخاص**: السياحة الفردية والسياحة الجماعية؛
- **معيار أغراض السياحية**: السياحة الثقافية، الاستشفائية، الرياضية، التجارية والسياحة الدينية...الخ؛
- **معيار الجنسية**: سياحة الأجانب وسياحة المقيمين خارج البلد؛
- **معيار الجنس**: سياحة الرجال، سياحة النساء...الخ؛
- **معيار السن**...الخ.

ويمكن تصنيف السياحة من زاوية أخرى وذلك وفقا لتطورها التاريخي إذ يمكن تقسيمها إلى نوعين من السياحة: (سعداوي وآخرون، 2010. ص4)

- **السياحة ما قبل القرن العشرين**: سياحة المغامرات، السياحة الترفيهية، السياحة الدينية، السياحة الثقافية؛
- **السياحة الحديثة**: السياحة العلاجية (بالمفهوم الحديث)، السياحة البيئية، السياحة البحرية، سياحة المؤتمرات، سياحة التسوق، السياحة الرياضية، السياحة الالكترونية.

رابعا– البنية التحتية للسياحة:

تعتبر السياحة صناعة معقدة ومتنوعة تشمل مجالا واسعا من النشاطات وتتداخل مع مجال واسع من القطاعات وكذا تملك سلة من المكونات، لذا تعرف السياحة ببنيتها التحتية الهائلة والتي تشكل أساس هذه الصناعة، إذ تعد البنية التحتية للقطاع السياحي المقومات المختلفة التي تشكل فيما بينها القطاع أو الصناعة السياحية، ومن أهم هذه المقومات نذكر ما يلي:

– البنية التحتية المتعلقة بالجذب السياحي والمتمثلة في المناظر الطبيعة الخلابة مثل المواقع التاريخية والأثرية والغابات والحدائق والمتاحف والمحميات وكل ما هو حساس وجذاب للإنسان؛

– البنية التحتية الخاصة بالنقل بجميع أنواعه وتشمل النقل البري والبحري والجوي، فهي من أهم وسائل التنمية السياحية في أي دولة، فلا يمكن أن يزور السياح دولة من دون مرافق نقل متطورة ومتنوعة لتسهيل حركة التنقل بين المناطق المختلفة؛

– الهياكل الفندقية والإيواء وهياكل الصحة وغيرها لاسيما ذات الخدمات الرفيعة، إضافة إلى توفر الخدمات الأساسية دون انقطاع كالمياه والكهرباء وشبكات الاتصال السلكية واللاسلكية وغيرها؛

– التسهيلات المساندة بجميع أنواعها كالإعلان والترويج السياحي والإدارة السياحية والأشغال اليدوية والبنوك وتسهيلات في عمليات الإيداع والسحب للأجانب؛ (شياد، 2014. ص51)

– مراكز المعلومات ووكالات السفر والمرشدين السياحيين على مستوى عال من الخدمات بما يتلاءم مع طلبات السياح ويضمن راحتهم وطلباتهم؛

– ثقافة التعامل مع الأجانب واحترامهم أي طريقة تفاعل العنصر البشري مع الأجانب، إضافة إلى التنظيم والتدريب المستمر للمورد البشري داخل الهياكل السياحية والفندقية؛

– البنية التحتية المتعلقة بالجانب التشريعي والتنظيمي ونقصد القوانين المتعلقة بتنظيم الهياكل السياحية من جهة وتطوير السياحة كظاهرة من جهة أخرى.

المطلب الثاني: الخصائص الاقتصادية للسياحة ودوافعها

تعتبر السياحة ظاهرة اقتصادية واجتماعية في نفس الوقت مما جعلها تتميز بخصائص كثيرة عن غيرها من الظواهر الاقتصادية، ولقد عرفت السياحية توسعا كبيرا خلال العقد الأخير من الزمن وهذا لعدة دوافع وأسباب، وفي ذات السياق يمكن تشخيص خصائص السياحة، دوافعها وأسباب نموها وتوسعها كما يلي:

أولا– الخصائص الاقتصادية للسياحة:

لقد اجمع الاقتصاديين والباحثين أن للسياحة خصائص وسمات كثيرة تميزها عن غيرها من الظواهر الاقتصادية الأخرى، إذ تزداد هذه الخصائص بتنوعها وتطورها ومن بين أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي:

– السياحية ظاهرة معقدة وحساسة للبيئة الخارجية أي دالة مجموعة من المتغيرات كالأمن، البنى التحتية، درجة الانفتاح وثقافة التعامل مع الآخرين، مستوى وسعر الخدمات المقدمة، إضافة إلى حجم التسهيلات المقدمة لها؛

– ترتبط السياحة وتتأثر مداخيلها أي عوائدها بالموسمية من جهة والأحوال والتغيرات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في البيئة المحلية والعالمية من جهة أخرى؛

– السياحة من أهم القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني في الاقتصاديات الحديثة من جهة، وتمثل منظومة متكاملة من الأنشطة المختلفة من جهة أخرى؛ (هاني، 2013. ص74)

– تتميز السياحية بالتشابك والتعدد وكذا الارتباط الكبير بالقطاعات الاقتصادية الأخرى إذ تعتبر مصدرا للنمو الاقتصادي ومحرك التنمية الاقتصادية والقطاعات الأخرى؛

– تتميز السياحة بأنها قطاع غير ناضب وأهم القطاعات الاقتصادية التي يعول عليها في بناء اقتصاديات الدول؛

– تعتبر السياحة صادرات غير منظورة، حيث أنها لا تمثل ناتج مادي يمكن نقله من مكان إلى آخر فالمستهلك يقوم بالحصول على المنتج بنفسه ومن مكان إنتاجه دون أن تتحمل الجهة المصدرة أي نفقات نقل خارج حدودها (إلا إذا كانت وسيلة النقل التي يستخدمها السائح مملوكة للجهة المصدرة)؛

– تتميز السياحة بمرونة مرتفعة بالنسبة لكل من السعر والدخل مما يؤدى إلى أن القرارات السياحية تتأثر كثيرا بالتغيرات القليلة في الأسعار والدخول؛

– تمثل الظاهرة السياحية في أي بلد عنصر أو حافز كبير للتطور والانفتاح والإبداع في جميع المجالات المرتبطة بالقطاع السياحي لاسيما القطاع الثقافي، الاجتماعي، التكنولوجيا والمواصلات والبنوك... وغيرها.

ثانيا– دوافع السياحة:

لقد تعددت الدوافع لتنقل الأفراد وسفرهم إلى أماكن خارج إقامتهم، فهناك من تحركهم علاقات إنسانية وآخرين يحركهم جمال الطبيعة والبعض الآخر غريزة الاكتشاف، وعليه تعددت الدوافع للسياحة إذ يمكن أن تتوفر هذه الدوافع لدى فرد واحد، وعلى هذا النحو يمكن تشخيص أهم دوافع السياحة فيما يلي:

1- الدافع النفسي والاجتماعي: تعتبر السياحة راحة وحاجة أساسية من الحاجات النفسية للإنسان، ولقد صنفت السياحة من قبل عدة باحثين أمثال "كارل ماركس" و"اميل دوركايم" في دراسة الحاجات البشرية ضمن الدرجات الأولى ذات الأهمية البالغة في حياة الإنسان؛

2- الدافع الديني: تعتبر زيارة الأماكن المقدسة والمعابد والمساجد دافع من دوافع ترحال وتنقل الإنسان، إذ تمثل هذه الرحالات والتنقلات بالنسبة له قيم روحية متعارف عليها في مختلف الأديان، وتعتبر هذه المقدسات دافع ديني لانتقال الأفراد كسياح إليها؛

3- دافع الاستكشاف، الراحة والترفيه: مع تطور الاقتصاد وانخفاض معدلات البطالة وارتفاع مستوى المعيشة للأفراد تولد لدى الأفراد حب الاطلاع والاستكشاف، الترفيه والاستجمام، والانتقال إلى أماكن سياحية للاسترخاء وقضاء إجازاتهم وعطلهم إضافة إلى ملا أوقات الفراغ بالاستمتاع؛

4- دوافع ثقافية، تاريخية وتعليمية: وتتعلق هذه الدوافع بالرغبات المختلفة للتعرف على الحضارات القديمة ومشاهدة الآثار، والتعرف على الشعوب ومعرفة حياتهم، وثقافاتهم، كحضور بعض الأحداث المهمة بالعالم ومعرفة ما يدور من حوادث السرعة والتقدم العلمي ومشاهدة الأحداث العلمية الجديدة؛

5- الدافع الصحي: تتولد لدى الأفراد دوافع وضغوطات للانتقال خارج أماكن إقامتهم نتيجة لأحوالهم الصحية وذلك رغبة منهم لغرض العلاج أو قضاء وقت للاستشفاء من اجل الراحة العلاجية؛

6- الدوافع الرياضية: تتمثل هذه الدوافع في حضور مهرجان رياضي أو مشاهدة مباراة أو متابعة المناسبات الرياضية أو الإقليمية أو الأولمبيات أو رالي السباقات العالمية أو... صعود سفوح الجبال وممارسة هواية الصيد؛ (عمر، 2010. ص12)

7- الدوافع الاقتصادية: تتمثل في الاستفادة من انخفاض الأسعار ومن فرق العملة في التحويل وهذا ما يؤدي إلى توجه السياح للبلد الذي انخفضت عملته للتمتع بالخدمات والسلع بأسعار أقل أو لأسباب مهنية كحضور المؤتمرات أو سياحة رجال الأعمال وعقد الصفقات أو زيارة المؤسسات؛ (سماعيني، 2014. ص25)

هذا بالإضافة إلى دوافع أخرى كدافع المغامرات والاكتشافات كسياحة التزحلق، الصعود إلى الفضاء، إلقاء دورة حول الأرض بالمشي على الأقدام...الخ.

المطلب الثالث: آثار السياحة ومؤشراتها

لم تعد السياحة تقتصر على الراحة والجوانب الاجتماعية والترفيهية وفقط بل تجاوزت ذلك لتكتسي أهمية كبيرة على الصعيد الاجتماعي، السياسي والاقتصادي، إذ تلعب دور هاما ومحوريا في الحياة الاقتصادية حيث تساهم في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية أي خلق فرص الشغل وتحسين ميزان المدفوعات فضلا عن تحقيق مداخيل مالية وتحسين صورة البلد، وتوفير البنى القاعدية...وغيرها، وعليه إن توسع حجم القطاع السياحي يزيد من أهميته وتأثيره في الاقتصاد، وفي ذات السياق يمكن تشخيص الأهمية والآثار المختلفة للسياحة ومؤشرات قياسها.

أولا– آثار السياحة:

إن السياحة صناعة المستقبل وواحدة من أهم الصناعات التي تشكل اقتصاديات الخدمات في القرن الواحد والعشرين، ولقد برزت أهمية السياحة وتعاظمت آثارها المختلفة في العصر الحديث بشكل كبير، (بركات، 2009، ص9) فنتائجها الكبيرة المحققة على صعيد الاقتصاد الإقليمي والعالمي أثبت ذلك ويمكن توضيح أهمية القطاع السياحي من خلال جملة الآثار المتوقعة والملموسة في عدة نواحي كما يلي:

1– الآثار البيئية للسياحة:

لقد زاد الاهتمام بالبيئة في العصر الحديث لاسيما في ظل ظهور التنمية المستدامة، وفي خضم ذلك ظهرت السياحة البيئية والتي تم الإعلان عنها سنة 2002 في مدينة (كيبيك) كندا، (البكوري، 2013. ص10) ونتيجة لظهور هذا النوع من السياحة تقلصت الأضرار البيئية والجغرافية التي كانت تحدث نتيجة المؤسسات الصناعية والمصانع وغيرها في بعض المناطق من العالم، وتحولت مناطق أخرى إلى منتجعات ومقاصد سياحية ومحميات طبيعية سياحية هامة يزورها الأفراد من كل النواحي، وهنا تكمن الآثار البيئية المختلفة للسياحة.

2– الآثار الاجتماعية للسياحية:

تمثل السياحة مطلب اجتماعي إذ تساهم في التأثير على الإنسان في مختلف الجوانب الاجتماعية فهي:

– تخلق وسط ومجال كبير للتفاعل والاحتكاك بين السياح (الأجانب) والأفراد المقيمين والذي ينتج عنه تبادل ودمج الثقافات والعادات المختلفة بينهم، وعليه تساهم السياحية وتؤثر بشكل كبير في نمط حياة الأفراد وسلوكياتهم؛

– تساعد السياحة على تطوير الأماكن والخدمات العامة بدولة المقصد السياحي، كما تساعد على رفع مستوى الوعي بالتنمية السياحية لدى فئات واسعة من المجتمع؛

– تؤثر السياحة وتساهم كبير في نقل المعلومات والأفكار في الوسط السياحي.

3– الآثار السياسية للسياحية:

تكمن الآثار السياسية للسياحة في كونها تساهم في الجانب السياسي في إقامة روابط وعلاقات تشاورية بين الدول والحكومات وتسوية وضعيات مختلفة بينهما، كما تعمل السياحة على تدعيم الصداقة بين شعوب تلك الدول بفضل العلاقات الودّية التي تنشأ بينها، كما يجب الإشارة إلى أن النتائج الايجابية للسياحة المحققة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي من شأنها أن تساهم في حل الكثير من المشكلات السياسية، فضلا عن نشر مبادئ السلام العالمي. (بن لكحل وآخرون، 2014. ص4)

4– الآثار الاقتصادية للسياحة:

لقد تعاظمت أهمية وآثار السياحة في الجانب الاقتصادي في الوقت الحاضر لذا سميت بصناعة العصر، إذ تكمن هذه الآثار في خلق فرص الشغل والتقليل من البطالة والحد من الفقر، المساهمة في تدفق الموارد المالية، المساهمة في النمو والتنمية الاقتصادية وكذا التنويع الاقتصادي...وغيرها، وفيما يلي يمكن تشخيص هذه الآثار المختلفة:

أ– خلق فرص الشغل والتقليل من البطالة: تعتبر السياحة صناعة معقدة فهي تحتاج إلى كثافة العنصر البشري وذلك لتعدد وتنوع هياكلها (فنادق ومطاعم ،محميات طبيعية، منتجعات سياحية ومرافق عامة...الخ)، حيث تحتاج هذه الأخيرة –الهياكل– إلى فرص الشغل بصفة مباشرة، من جهة أخرى تؤثر السياحة على خلق فرص الشغل بطريقة غير مباشرة في القطاعات الأخرى الممثلة لها وذلك من خلال إنعاش هذه القطاعات ودفعهم نحو الاستثمار، وكأمثلة عن ذلك نذكر قطاع الصناعات التقليدية، النقل ،الإدارة العامة والبنوك...الخ، ولقد بينت الدراسات الحديثة في الاقتصاد السياحي أن معدل غرفة فندقية واحدة ينشأ أكثر من فرصتين عمل في القطاعات الأخرى وهنا تكمن آثار السياحة على التشغيل، ويمكن توضيح طرق واليات خلق مناصب الشغل انطلاقا من القطاع السياحي كما يلي:

الشكل (01): طرق وآليات خلق السياحة لفرص الشغل

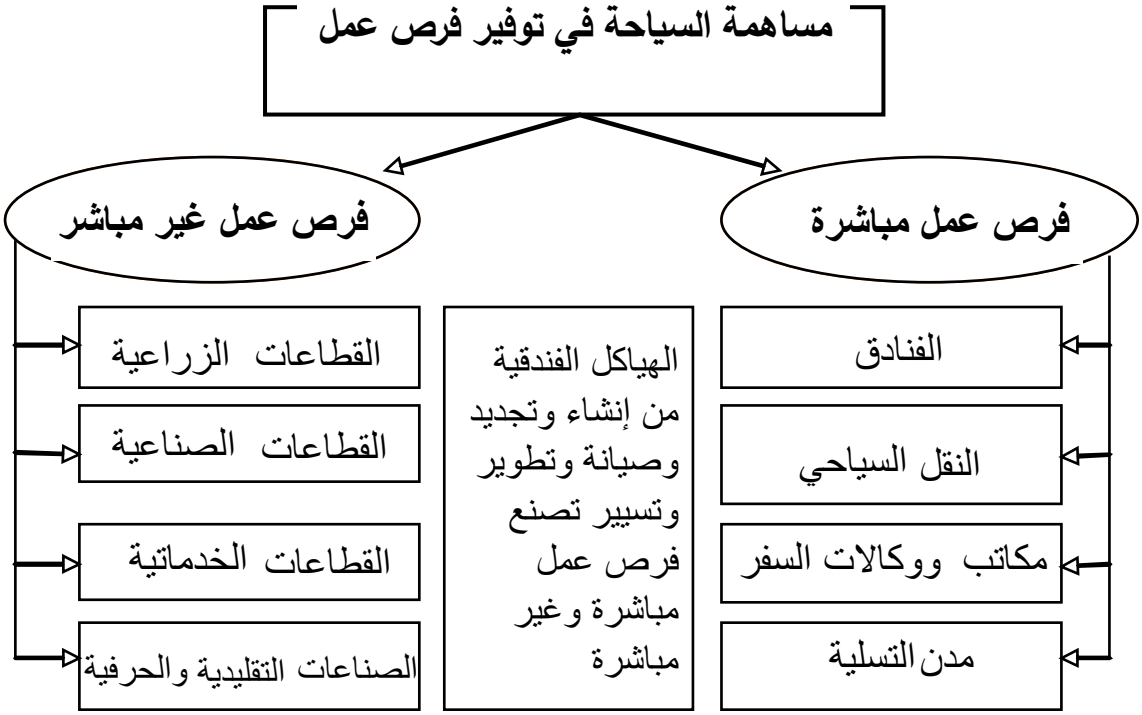

المصدر: (مستوي، 2019، ص13)

يوضح الشكل أعلاه حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2013) أنه يمكن للسياحة أن تخلق فرص شغل عن طريق مختلف قنواتها المباشرة أي عن طريق الفنادق، النقل السياحي، مكاتب السفر ومدن التسلية، إذ أن غرفة فندقية واحدة يمكن أن تخلق أكثر من فرصتي شغل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما يمكن للسياحة أن تخلق فرص شغل غير مباشرة عن طريق القطاعات الأخرى كقطاع النقل، القطاع الصناعي، قطاع الخدمات وغيرها، من جهة أخرى قد لا تكون السياحة في حد ذاتها الحل الكفيل بالقضاء على الفقر لكنها يمكن أن تساهم في ذلك مساهمة كبيرة، عن طريق توفير فرص الشغل ومنه التقليل من البطالة كما ذكرنا، توفير الإيرادات المالية...وغيرها.

ب– المساهمة في تدفق الموارد المالية: تساهم السياحة في تحقيق جزء هام من الإيرادات المالية في الاقتصاد لكثير من البلدان لاسيما السياحية منها، وذلك من خلال دخول العملة الأجنبية للبلد عبر القنوات السياحية مختلفة، وفيما يلي تشخيص مختلف التدفقات المالية التي تحققها السياحة:

– التحصيلات المالية الناتجة عن خدمات منح التأشيرة للأجانب للدخول للبلد؛

– مختلف الإيرادات التي تحصل عليها الدولة انطلاقا من خدمات المرافق السياحية المختلفة كالفنادق والمطاعم، الوكالات السياحية والنقل...الخ؛

- تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية في القطاع السياحي والفندقي وغيرها؛
- الإيرادات المتأتية عن طريق إنفاق السياح على المقتنيات المختلفة من السلع والخدمات لقطاعات أخرى غير القطاع السياحي لاسيما الصناعات التقليدية، الصناعات الغذائية والألبسة... وغيرها..

ومن جهة أخرى نظرا لأهمية إنفاق السياح في تحقيق الإيرادات المالية للبلد يمكن توضيح مختلف الآثار الاقتصادية المباشرة والغير مباشرة لإنفاق السياح كما يلي:

الشكل رقم (02): الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لإنفاق السياح

المصدر: مستوي عادل، مرجع سابق، ص 14.

يبين الشكل أعلاه أنه هناك فئة واسعة تستفيد من إنفاق السياح وذلك بصفة مباشرة وغير مباشرة، إذ يتم ذلك عن طريق القنوات المختلفة لتعاملهم مع السياح وهنا تكمن أهمية السياحة في جلب وتحقيق الموارد المالية للبلد.

ج- أثر السياحة في التكامل والانسجام بين القطاعات: تعتبر السياحة صناعة معقدة فهي تشمل مجموعة من الأنشطة وترتبط مع جملة من القطاعات ،ومنه فهي تساهم في خلق تكامل اقتصادي عمودي وأفقي بين مختلف القطاعات في البلد، ونقصد بالتكامل العمودي هنا دفع القطاع ذاته نحو التطور أما التكامل الأفقي فيعبر عن تطوير محيط القطاع السياحي أي تطوير مختلف القطاعات الأخرى المرتبطة بالقطاع السياحي ونقصد النقل، البنوك، الإدارات العمومية...الخ، وعليه فتطوير القطاع السياحي يستلزم تطوير القطاعات الأخرى، ففي غالب الأحيان زيادة المشاريع السياحية يؤدي إلى ظهور مشاريع جديدة في قطاعات أخرى لمواجهة الزيادة في عدد السياح وتلبية حاجياتهم مما يحقق تكامل بين القطاعات، (كريمة، 2015. ص57) وهنا يكمن التكامل والانسجام الذي من شانه أن يخلقه القطاع السياحي مع القطاعات الأخرى.

د- تحقيق التنويع والتوازن الاقتصادي والاجتماعي بين الأقاليم: تمكن السياحية في بعض الأحيان من منح الفرص والمشاريع الاستثمارية المختلفة للمناطق المهمشة من البرامج التنموية في البلد، لاسيما المناطق التي تحوي مناظر جذب سياحي، فمثلا المناطق الجبلية والصحراوية والآثار يكثر فيها السياح حيث تكون ملجأ وقبلة لهم، إذ يستلزم ذلك إقامة الفنادق وتطويرها وإنشاء البنى القاعدية وغيرها وهذا عن طريق المشاريع الاستثمارية السياحية، حيث عند قيام الدولة بتوجيه وتوزيع المشاريع السياحية الجديدة قد يؤدي إلى تنمية وتطوير هذه الأقاليم، وذلك بخلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للسكان وإيصال هذه المناطق بالمناطق المتقدمة حضاريا بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخول بين هذه المناطق الحضارية والريفية.

من جهة أخرى تساهم السياحة بدرجة كبيرة في التنويع الاقتصادي، فعند تطوير القطاع السياحي يستلزم النهوض وتطوير البنى القاعدية للقطاعات الأخرى، بمعنى إنشاء الفنادق والمطاعم وتطوير وسائل الاتصال والنقل والخدمات الإدارية والزراعة والخدمات المالية، لأن مختلف الخدمات والمنتجات السياحية ذات الاستعمال الواسع واليومي (المنتجات التي تستعمل في الفنادق للإيواء والإطعام...الخ) تعتبر نواتج القطاعات الأخرى، وعليه فالقطاع السياحي يخلق روابط أمامية وخلفية كبيرة بينه وبين القطاعات الأخرى وهذه الروابط يمكن أن تخلق قيم مضافة في القطاعات الأخرى، وفيما يلي يمكن توضيح هذه الروابط المختلفة.

الشكل (03): الروابط الأمامية والخلفية التي تنشئها السياحة لتنمية وتنويع الاقتصاد

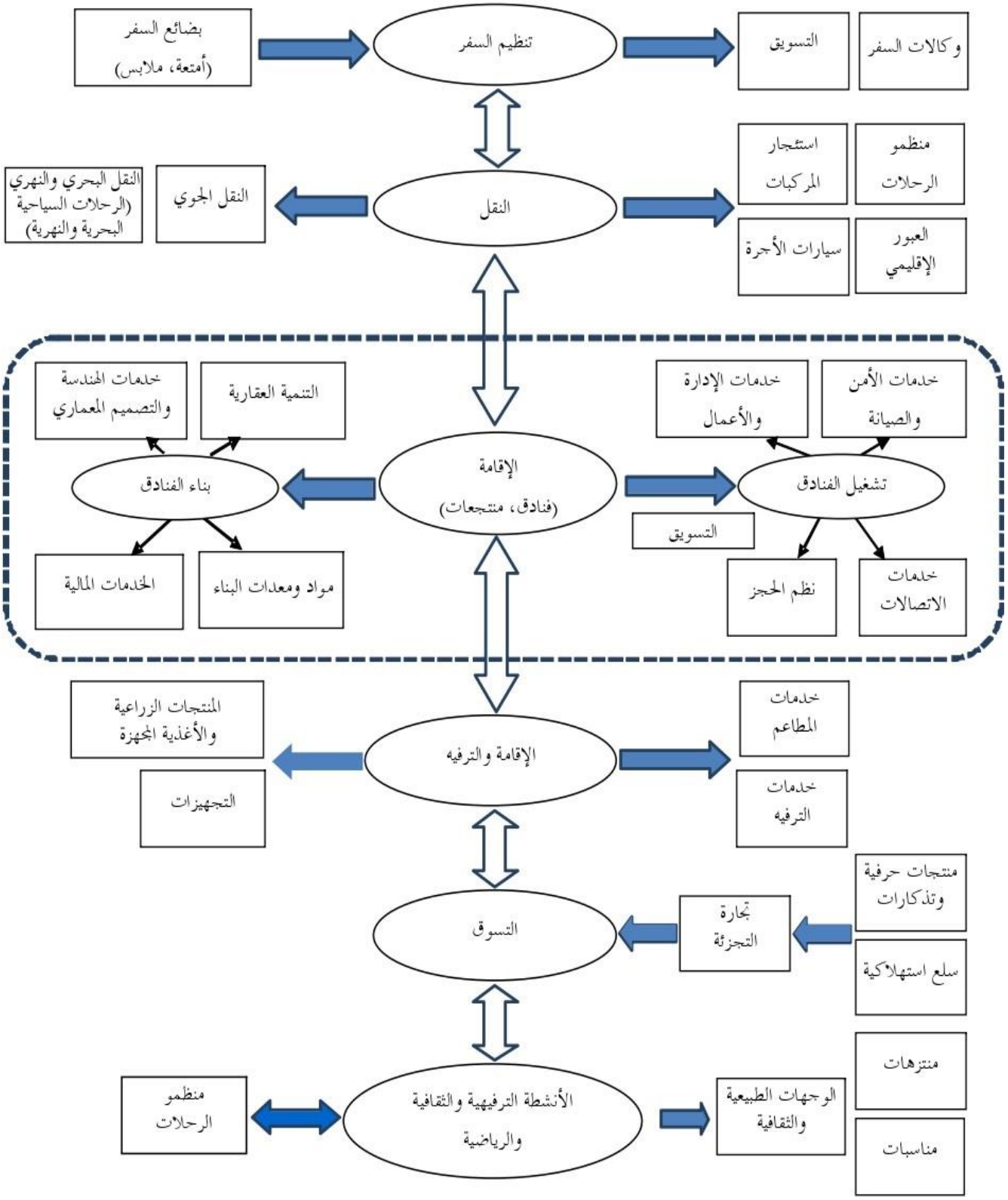

المصدر: (منظمة التجارة العالمية، 2013، ص 10)

ج – أثر السياحة على ميزان المدفوعات: تتحدد أهمية أي قطاع في الاقتصاد الوطني بمدى قدرة هذا القطاع على جلب موارد النقد الأجنبي، التي من شأنها أن تحدث فوائض في موازين المدفوعات، ومن ثم العمل على تدعيم قدرة الاقتصاد الوطني على مجاراة الأزمات، وبالنسبة للقطاع السياحي تشكل الصادرات السياحية صادرات غير منظورة في ميزان المدفوعات وهي لا تقل أهمية عن الصادرات الأخرى فيه، إذ أن حركة السياح أي دخول السياح لأي بلد تنعكس بصفة مباشرة على ميزان المدفوعات من خلال دخول العملة الصعبة ويعني ذلك ارتفاع الإيرادات السياحية وتحسن مستوى ميزان المدفوعات، كما أن خروج السياح من البلد يعني خروج العملة الصعبة من البلد إذ يؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى ميزان المدفوعات.

د– أثر السياحة على النمو الاقتصادي: يعتبر القطاع السياحي كغيره من القطاعات الأخرى إذ يمكن إن يخلق قيمة مضافة للاقتصاد وذلك من خلال المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات الفندقية والمؤسسات السياحية الناشطة في اقتصاد البلد، حيث يمكن أن يساهم هذا القطاع بقدر كبير في الناتج الداخلي الخام وكذا النمو الاقتصادي لاقتصاد أي بلد، ومنه فأي تطور ونمو للقطاع السياحي يعني زيادة القيمة المضافة المحققة في هذا القطاع أي زيادة المساهمة في تكوين الناتج الداخلي الخام للبلد وعليه المساهمة في النمو الاقتصادي، وأي تراجع وتدهور في القطاع السياحي يعني ضعف حجم القيمة المضافة المحققة من المنتجات والخدمات السياحية والفندقية في هذا القطاع ومنه ضعف المساهمة في النمو الاقتصادي للبلد، وهنا يكمن الأثر الايجابي للسياحة على النمو الاقتصادي.

هـ– أثر السياحة على التنمية الاقتصادية: تعتبر السياحة ظاهرة وصناعة معقدة ترتبط مع جملة من القطاعات كما ذكرنا سابقا، فللنهوض بالقطاع السياحي يستلزم توسيع وتطوير البني القاعدية له، وذلك عن طريق الزيادة والرفع في مستوى الاستثمارات والمشاريع المتعلقة بالقطاع السياحي والقطاعات الأخرى التي ترتبط بالسياحة، وان تحقق ذلك يعني حدوث التنمية الاقتصادية للبلد، أي يؤدي تطوير القطاع السياحي إلى زيادة المشاريع التنموية داخل اقتصاد البلد في جوانب متعددة منها: (كافي، 2017. ص34)

- مشاريع التنمية التحتية: الطرقات، الماء، الهاتف، الكهرباء، مطارات...الخ؛
- مشاريع التنمية الفوقية: خدمات الفنادق والمطاعم وغيرها؛
- المشاريع المكملة للسياحة: كالصناعات التقليدية الحرفية وصناعات المواد الغذائية...الخ.

وفي ذات السياق تعتبر السياحة في العالم اليوم أكثر فأكثر كمحرك للتنمية الاقتصادية من خلال الآثار المترتبة عنها على بقية القطاعات (الفلاحة، الصناعة التقليدية، النقل، الخدمات، البناء والري...الصناعة)، وتشكل دعما للنمو ومصدرا لخلق الثروة،[2] والمخطط البياني يبين ذلك:

الشكل (4): علاقة السياحة بالاقتصاد (الأهداف الخمس الكبرى)

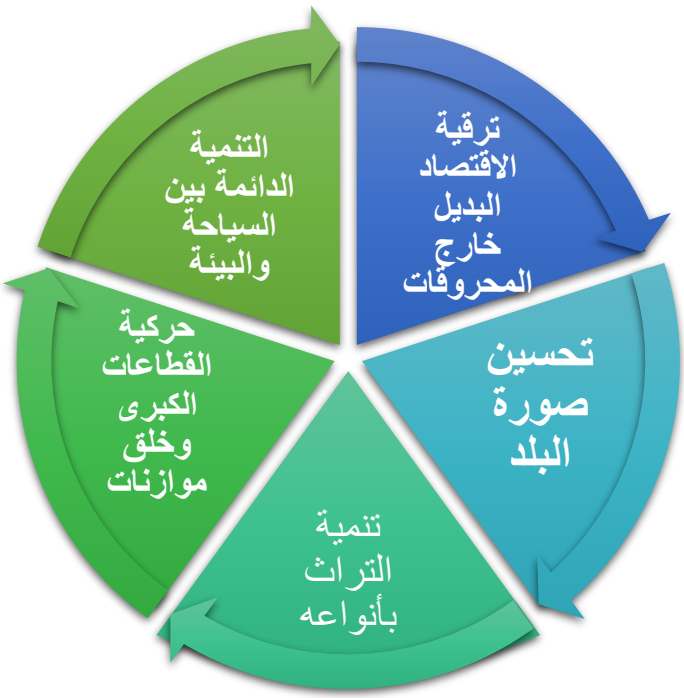

Source: (SDAT 2030, Livre 1 \ p 2) **site**: (https://www.mta.gov.dz/)

ثانيا– مؤشرات قياس تنافسية القطاع السياحي وتأثيره على الاقتصاد:

تقاس مختلف الظواهر الاقتصادية بمجموعة من المؤشرات إذ تعكس هذه الأخيرة درجة نمو وتطور هذه الظواهر خلال فترة زمنية محددة، وفي ذات السياق يمكن قياس تنافسية وتطور القطاع السياحي ودرجة تأثير هذا القطاع على الاقتصاد في بلد ما من خلال مجموعة من المؤشرات كما يلي:

1– مؤشرات قياس تنافسية القطاع السياحي: يعتبر مؤشر قياس تنافسية القطاع السياحي أحد المؤشرات الهامة والأساسية لقياس تطور القطاع السياحي لبلد ما مقارنة مجموعة من البلدان، وذلك من خلال ترتيب القطاع السياحي للبلد بين القطاعات السياحية للبلدان الأخرى عالميا أو إقليميا، من جهة أخرى تعتبر تنافسية القطاع السياحي مؤشر حقيقي يعكس أهمية ومكانة القطاع السياحي في أي بلد، إذ يعتمد هذا المؤشر في تصنيفه لأي قطاع سياحي على أربع مؤشرات أو عناصر رئيسية تتمثل في البيئة التمكينية، الموارد الطبيعية، البنية التحتية، وأخيرا سياسات السياحة والسفر والظروف المناسبة، حيث تأخذ هذه المؤشرات الرئيسية بعين الاعتبار جميع الجوانب المتعلقة بالسياحة ولا مل أي جانب، كما تتفرع هذه المؤشرات الرئيسية إلى جملة من المؤشرات الثانوية ويمكن تشخيصها وفق **المنتدى الاقتصادي العالمي** (2015, p4) كما يلي:

- **الموارد الطبيعية والثقافية:** وتشمل الموارد الطبيعية والموارد الثقافية والأعمال؛
- **البنية التحتية:** وتشمل النقل الجوي والنقل البري والبحري والخدمات السياحية؛
- **البيئة التمكينية:** وتشمل الأمن والسلامة، النظافة والصحة، الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات وبيئة العمل؛
- **السياسات السياحة والسفر والظروف التمكينية:** وتشمل الانفتاح الدولي، تنافسية الأسعار، أولوية السياحة والسفر والاستدامة البيئية.

من جهة أخرى تستمد منهجية قياس التنافسية للسياحة والسفر في إعداد تقاريرها إلى نوعين من البيانات والتي يمكن تقسيمها كما يلي: (شياد، 2014. ص58)

- **البيانات الكمية:** تتمثل البيانات الكمية في الكم الرياضي لعدد السياح، حجم الهياكل السياحي، حجم الإيرادات السياحية، عدد الرحلات، أسعار الخدمات الفندقية...الخ، ويعود مصدر هذه البيانات إلى المنظمات والهيئات الدولية مثل البنك الدولي، المنظمة العالمية للسياحة، مجلس السياحة والسفر العالمي، مؤسسات الطيران الدولية...الخ، والمنظمات والهيئات المحلية على غرار مؤسسات الطيران المحلية، التقارير الاقتصادية الإحصائية الصادرة عن البلد، النشريات الإحصائية لقطاع السياحة للبلد؛
- **البيانات النوعية:** تتعلق البيانات النوعية بأداء القطاع السياحي، إذ يتم الحصول على هذا النوع من البيانات عن طريق المساحات والدراسات الميدانية التي تتم عن طريق المنتديات العالمية ومكاتب الدراسات المتخصصة والهيئات الدولية كالمنتدى الاقتصادي العالمي، البنك الدولي وغيرها.

2- **طرق ومؤشرات قياس المرونة السياحية:** مع ظهور المؤشرات الكمية في الاقتصاد وتزايد أثر السياحة على الاقتصاد تعددت طرق ومؤشرات قياس هذا الأثر، وفيما يلي يمكن تشخيص البعض من هذه المؤشرات:

أ- **المضاعفات السياحية:** يمكن الاعتماد على عدة أنواع من المضاعفات لقياس الأثر الاقتصادي للسياحة نذكر منها: (شبوطي، 2011. ص73-74)

– **مضاعف المبيعات:** يقيس هذا المضاعف التغير في حجم المبيعات أو النشاط الاقتصادي الناتج عن التغير في حجم الإنفاق السياحي بوحدة نقدية واحدة؛

– **مضاعف الدخل:** يعتبر هذا المؤشر من بين أهم المضاعفات السياحية، إذ يقيس هذا المضاعف التغير في حجم الدخل الكلي للبلد أي الناتج الاقتصادي للبلد الناتج عن التغير في حجم الإنفاق السياحي بوحدة نقدية واحدة؛

– **مضاعف الإنتاج**: يقيس هذا المضاعف التغير في حجم الإنتاج الكلي للبلد الناتج عن التغير في الإنفاق السياحي بوحدة نقدية واحدة؛

– **مضاعف التوظيف**: يقيس هذا المضاعف التغير في حجم التوظيف الكلي للبلد الناتج عن التغير في الإنفاق السياحي بوحدة نقدية واحدة.

ت– طرق تحليل الأثر الاقتصادي للسياحة: مع زيادة الاهتمام بالقطاع السياحي وزيادة أهميته في الاقتصاد في العصر الحديث تطورت أدوات تحليل أداء النشاط السياحي، حيث تعتمد هذه الأدوات على مجموعة من الطرق وعموما تتمثل في أربع طرق على سبيل المثال لا على سبيل الحصر كما يلي:

– **البحوث الميدانية**: لتحليل ودراسة النشاط السياحي يتطلب الاعتماد على الأبحاث الميدانية، وبالرغم من أن هذه الأبحاث لا تفيد الكثير إلا أنها تمكن من استخراج بعض المعدلات والنسب والمؤشرات والمساهمات عن القطاع السياحي والتي تفيد في تحليل الظاهرة السياحية؛

– **النماذج الاقتصادية**: تتمثل النماذج الاقتصادية في مجموعة من المتغيرات، حيث يمكن لهذه المتغيرات أن تستعمل في تشكيل نماذج إحصائية وقياسية، مضاعفات سياحية، أو نماذج المدخلات والمخرجات للقطاع السياحي...الخ، إذ تفيد هذه النماذج وغيرها في تحليل ودراسة الظاهرة السياحية وآثارها المختلفة؛

– **نماذج تقييم العرض والطلب السياحي**: تقوم هذه النماذج على تحليل دوال الطلب والعرض السياحي، كما تقوم على دراسة وتحليل نسبة مساهمة السياحة في المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج الداخلي المحلي والإنتاج الكلي وغيرها؛

– **النماذج المختلطة**: وكأمثلة على هذه النماذج نذكر النموذج المدمج Le Model Integre، ونموذج واف Oef.

المطلب الرابع: عوامل نمو الظاهرة السياحية

تشير بيانات الاقتصاد العالمي من خلال المنظمات والهيئات الدولية أن السياحة أصبحت واحدة من أكبر الظواهر الاقتصادية في العالم، وفيما يلي تطور الظاهرة السياحية واتجاهاتها عالميا وإقليميا، وشهدت السياحة العالمية نموا كبيرا خلال فترة وجيزة، وهذا النمو الهائل في الصناعة السياحية له جملة من العوامل، والتي يمكن تحديدها وتشخيصها كما يلي:

أولا– العوامل القائدة لنمو السياحة:

تمثل السياحة دالة اقتصادية بالنسبة لجملة من العوامل أو المتغيرات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية، الأمن، وسائل الاتصال وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات... وغيرها، وعليه يتوقف نمو الصناعة السياحية على مجموعة هذه العوامل والتي سميت بالعوامل القائدة لنمو السياحة، إذ تشكل هذه العوامل مجموعة مشتركة فيما بينها يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي أو سلبي في نمو وتطور الصناعة السياحية، وفيما يلي العوامل الأساسية القائدة لنمو السياحة العالمية:

الشكل (5): العوامل الأساسية القائدة لنمو السياحة العالمية

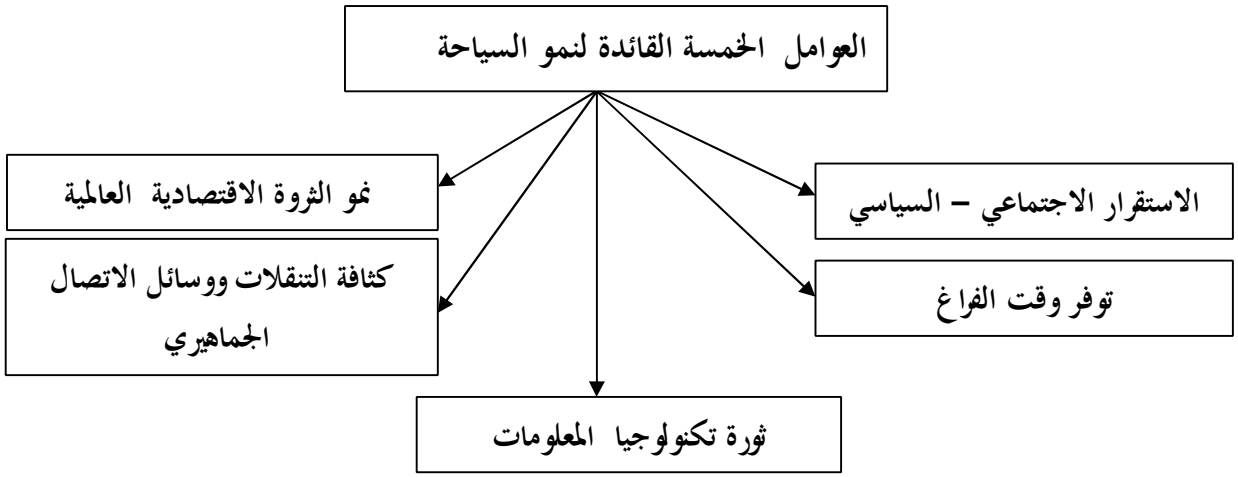

المصدر: (حشماوي وآخرون، 2015، ص11)

يتبين الشكل أعلاه أن العوامل الأساسية القائدة لنمو السياحة العالمية خمس عوامل وهي:

– **الاستقرار الاجتماعي والسياسي**: يعتبر الاستقرار الاجتماعي والسياسي أحد المتغيرات الهامة التي تتحكم في نمو السياحة المحلية والدولية في الوقت الراهن، أي أن السياحة تمثل دالة في الأمن الاجتماعي والسياسي، ولقد بينت الدراسات والتقارير أنه مع تراجع الحروب والصراعات السياسية والاجتماعية عالميا في العصر الحديث تطورت السياحة ونمت بشكل ملفت للانتباه خاصة في البلدان التي تتميز باستقرار سياسي واجتماعي مستمر؛

– **توافر وقت الفراغ**: مع تطور العمل وبروز التنظيمات الحديثة له في العصر الحديث أصبح مختلف العمال والأفراد يملكون وقت فراغ نتيجة الإجازات والعطل الموسمية والسنوية التي يحصلون عليها، إذ أصبح جلهم يقضون أوقات فراغهم في الراحة والاستجمام والسفر، ومنه أصبحت السياحة العالمية تعرف نموا كبيرا نتيجة تزايد تحركات تلك الأفراد وزيادة عدد السياح بسبب أوقات الفراغ؛

- **كثافة التنقلات ووسائل الاتصال الجماهيري:** بعد الثورة الصناعية وانعكاساتها الايجابية على وسائل النقل والاتصال زاد معدل حركة وتنقل الأفراد، إذ أن هذه الوسائل قلصت المسافة بين البلدان وكثفت من تنقلات وسفر الأفراد، ومن هنا عرفت السياحة العالمية نموا هائلا في الفترة الراهنة نتيجة لهذا التطور في وسائل النقل؛

- **نمو الثروة الاقتصادية العالمية:** مع تزايد ونمو الثروة الاقتصادية العالمية انعكس بصفة مباشرة على نمو البنى القاعدية والهيكلية والاقتصادية والتي تعتبر في حد ذاتها مقومات رئيسية للسياحة، وهذا ما انعكس أيضا على نمو السياحية العالمية وتحسن وتطور الخدمات السياحية؛

- **انفجار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات زادت وسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي بين الشعوب، وتطورت التجارة الالكترونية إذ ظهر التسويق الالكتروني للسياحة وتطورت السياحة الالكترونية ونمى حب الشعوب والأفراد للاكتشاف والتنقل والسفر، وهذا ما أثر على نمو السياحة العالمية بصفة كبيرة لتنمو بوتيرة مضاعفة في العصر الحديث.

ثانيا– العوامل الإيجابية والسلبية المؤثرة في السياحة:

السياحة ظاهرة اقتصادية تتأثر بمجموعة من العوامل كغيرها من الظواهر الاقتصادية، إذ يمكن تقسيم هذه العوامل المؤثرة في السياحة العالمية إلى عوامل ايجابية وعوامل سلبية كما يلي:

1– العوامل الإيجابية المؤثرة في السياحة العالمية: تتأثر السياحة العالمية بجملة من العوامل الايجابية إذ تنعكس هذه العوامل على الظاهرة السياحية من خلال تزايد عدد وحركة السياح والإيرادات السياحية العالمية وغيرها، ومن بين هذه العوامل نذكر ما يلي:

- اهتمام الدول بالسياحة وتخطيطها وتنميتها وتشجيعها وإعطائها الأولوية باعتبارها نقطة ارتكاز للتنمية الاقتصادية مما ينعكس على زيادة عدد السائحين والارتفاع بمتوسط مدة إقامتهم؛ (أوريسي، 2012. ص71)

- وسائل النقل المختلفة (البري والبحري والجوي) ومستوى تطورها وجودة خدماتها؛

- ثقافة الأفراد ووعيهم بأهمية الظاهرة السياحية من جهة وتنقلهم وسفرهم خارج أماكن إقامتهم للراحة والاستجمام والاكتشاف وغيرها من جهة أخرى؛

- تحسن مستوى معيشة ورفاهية السكان والناتج عن ارتفاع مستوى الدخل القومي ومستوى الدخل الفردي للبلد، وفي ذات السياق يتوقع أن يستمر الطلب السياحي نظرا إلى تزايد دخل الأسر المعيشية في الاقتصاديات الناشئة، بما يدعم أنشطة الاستجمام، وإلى تنامي التجارة الدولية الذي يعزِّز سفر أصحاب الأعمال وهذا القطاع، بحكم حجمه، قدرٌة هائلة على تحقيق النمو الاقتصادي والتنويع وتغيير هياكل الاقتصاديات؛

– استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع السياحي، حيث تعتبر هذه التكنولوجيا أساس التسويق السياحي إذ تنعكس على الظاهرة السياحية بصفة مباشرة من خلال الدعاية والإشهار والترويج وغيرها من الأساليب التي تخدم السياحية؛

– تطور هياكل الإيواء والفنادق وكذا المرافق السياحية وفق ما تتطلبه السياحة الحديثة؛

– حجم القطاع الخاص الناشط في المجال السياحي، وكمثال على ذلك تساهم الوكالات السياحية مساهمة كبيرة في توسيع الظاهرة السياحية من خلال الإعلان، التسويق السياحي وتنظيم الرحالات السياحية لاسيما عند استخدامهم للأساليب والتقنيات الحديثة والمتطورة في ذلك.

2– العوامل السلبية المؤثرة في السياحة العالمية: تعتبر الظاهرة السياحية العالمية ظاهرة حساسة لجملة من المتغيرات والعوامل فهناك من العوامل التي تجعل من السياحة غير مرغوبة أو غير ممكنة على الإطلاق، إذ تساهم هذه العوامل في نفور السياح ومن بين هذه العوامل نذكر ما يلي:

– عدم الاستقرار السياسي، والإرهاب والجرائم الجنائية، والمعاملة السيئة للسائح، وغيرها من الاختلالات الأمنية تتم بتدخل مباشر من البشر تجعل السائح يلغي فكرة السياحة في تلك الوجهة السياحية التي تحدث فيها تلك الاختلالات الأمنية (آل حامد، 2012. ص16)... وغيرها نتيجة الأوضاع السياسية المتردية، الحروب وغياب الأمن؛

– انخفاض مستوى المعيشة والفقر والزيادة السكانية التي تعاني منها الدول النامية أدى لتوجيه غالبية الاستثمارات للبنية التحتية والحاجات الضرورية للمجتمع من إطعام، إسكان، تعليم، علاج، وهذا ما أثر على حجم الاستثمارات في المجال السياحي؛ (أوريسي، 2012. ص72)

– ضعف الاهتمام بالقطاع السياحي من قبل حكومات الدول فمثلا في البلدان النامية التي لا تعي أهمية هذا القطاع يشكل ذلك نقطة سوداء وسلبية بالنسبة للسياحة عالميا؛

– ارتفاع مستوى أسعار الخدمات السياحية والفندقية ونقصد أسعار الإيواء، أسعار النقل والإطعام وعدم توفرها بالشكل المطلوب وفي الوقت اللازم ينعكس بصفة سلبية على الظاهرة السياحية؛

– ثقافة التعامل مع السياح، ومدى الإخلاص والالتزام بالوقت الضروري لتقديم الخدمات للسياح في هذه الأماكن في الوقت اللازم من جهة أخرى؛

– الأحوال الاقتصادية العالمية والمحلية كانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات التضخم وحجم المديونية وتراجع معدلات الصرف، وارتفاع معدلات البطالة هذه المتغيرات الاقتصادية تنعكس بصفة سلبية على طلبات السفر والسياحة عالميا ودوليا.

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية

بعد التفصيل في السياحة كمدخل لهذا الفصل النظري، نأتي على ربط هذا المتغير بمدخلات لا تقل عنها أهمية، بل تعتبر المقص الأساسي للعناية بالسياحة وهي تنمية الاقتصاد وترقيته.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

1- التنمية: أن من بين تعريفات التي تعرف التنمية: "أنها حركة تستهدف تحقيق حياة أحسن للمجتمع المحلي نفسه من خلال المشاركة الإيجابية، أو هي عملية التغيير واعي يحدث في المجتمع من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين والحكومة تهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ويتم ذلك وفق خطة مرسومة، ومن خلال هذا التعريف يمكن أن نبرز أهم العناصر الأساسية للتنمية وهي:

- التنمية ترتكز على الانسان باعتباره العنصر البشري الذي يساهم في عملية التنمية.
- التنمية عملية تستهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لجميع أفراد المجتمع وليس لشريحة على أخري.
- تهدف التنمية إلى استغلال كافة الطاقات والموارد المتاحة في المجتمع.
- تعتمد التنمية على المشاركة الشعبية ويعني هذا ضرورة أن يساهم جميع أفراد وأعضاء المجتمع في كل مراحل التنمية ابتداء من التخطيط للتنمية حتى آخر مراحل التنمية.
- تهدف التنمية إلى تنمية وعى الأفراد وتوجيههم وتنمية قدراتهم على مواجهة المشكلات.

وينبغي القول إن التنمية التي نسعى إليها يجب أن تكون موجهة للداخل وتعتمد على القوى الذاتية. (هوارية، 2018. ص233)

2- التنمية الاقتصادية: تتعدد تعريفات التنمية تبعا للتيار الفكري الذي ينتمي اليه الاقتصادي، لذلك يحاول كل اقتصادي تقديم تبريراته التي يستند إليها في تقديم مفهومه الخاص عن التنمية، وسنتعرض فيما يلي لبعض الآراء في تعريف التنمية:

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية محددة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع، كما يعرف (Selso Furtado) التنمية بأنها: زيادة في تدفقات الدخول الحقيقية، أي الزيادة في كميات السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة، وأيضا يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها: إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان

وهيكل الاقتصاد الوطني وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.

من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص خصائص التنمية الاقتصادية:

- الشمولية: فالتنمية لا تهتم فقط بالجانب الاقتصادي وإنما تمتد إلى جوانب الأخرى ثقافية، سياسية، اجتماعية، إذن التنمية تهدف إلى إحداث تغيرات جذرية.
- إحداث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن.
- التنمية هي تحسين المستوى المعيشي للأفراد كما ونوعا.
- يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عنها الزيادة في دخل الفرد الحقيقي.
- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية.
- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل. (أسماء وبشرى، 2016. ص39-40)

المطلب الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية

إن أهمية التنمية الاقتصادية تتجلى في العنصرين التاليين:

1- التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة ومن أجل تقليص حدتها يتوجب تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للنهوض والسير بركب الدول المتقدمة وفي هذا الإطار لا بد أن تؤدي إلى مجموعة من العوامل التي تساعد على حدة هذه الفجوة حيث يمكن حصرها في المجموعتين الآتيتين:

أ- مجموعة العوامل الاقتصادية: تمس هذه العوامل الجانب الاقتصادي وهي تتمثل في:

- التبعية الاقتصادية للخارج؛
- سيادة نمط الإنتاج الواحد؛
- ضعف البنيان الصناعي؛
- ضعف البنيان الزراعي؛
- نقص رؤوس الأموال؛
- انتشار البطالة؛
- انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة؛
- سوء إدارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي؛

- ضعف الجهاز المصرفي في تعبئة الادخار.

ب- مجموعة العوامل غير الاقتصادية: وتمس هنا العوامل الغير اقتصادية وتتمثل في:

- الزيادة السكانية الهائلة؛
- انخفاض المستوى الصحي؛
- سوء التغذية؛
- انخفاض مستوى التعليم؛
- ارتفاع نسبة الأمية.

وعليه يجب على البلدان النامية على تجاوز هذه العوامل بنوعيها وذلك تدريجيا وذلك بتبني رؤية واستراتيجية مدروسة وواضحة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

2- التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي: إن التنمية الحقيقة لابد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على تبعيته فحصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على حالة التبعية خاصة في حالة ازدياد المشروعات التي تقيمها هذه الدول بعد الاستقلال والتي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي والمالي مع الدول المتقدمة، الأمر الذي يزيد ويعمق من روابط تبعية الدول النامية، من أجل التخلص من هذه التبعية لابد من تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة وذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدول استغلالا صحيحا وكاملا. (الهاشمي وقاسمي، 2021. ص23-24)

3- أهمية الاستثمار في الخدمات السياحية لتنمية الاقتصادية:

السياحة باعتبارها نشاط اقتصادي فهي عامل مساعد على التنمية أين الأهمية تختلف، حسب إمكانات كل فحسب فالسياحة لها تأثير ونفوذ كبيرين على مستوى نقاط عديدة كالتالي:

- فالسياحة في عدد كبير من الدول تمثل حصة معتبرة من الاستهلاك؛
- السياحة تعتبر عامل مولد ومنشط لأنشطة إنتاجية مباشرة وغير مباشرة؛
- السياحة تشكل عامل للتهيئة العمرانية؛
- السياحة تؤثر على المبادلات الدولية "ميزان المدفوعات"؛
- السياحة تشكل عامل مساعد لخلق مناصب شغل؛ (موزاوي: 2019، ص90)
- السياحة وتخفيف وطأة الفقر: تساهم السياحة في ايجاد مداخيل اضافية اعتماد على الجانب الطبيعي في الدول إضافة إلى بعض المرافق من خلال دعم:

- **النمو الاقتصادي**: مما يساعد في خلق فرص العمل، دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، زيادة (الإيرادات \ الصرف الأجنبي \ الصادرات \ الطلب على المنتجات والخدمات المحلية).
- **الاستثمار الرأسمالي**: جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مثل سلاسل الفنادق، وسلاسل الأغذية، وتطوير المنتجعات، وتطوير البنية التحتية، والطاقة.
- **طوير الطاقة**: حلول تطوير الطاقة المبتكرة، حلول توفير الطاقة، تطوير السياحة مثل: سياحة الطاقة، إنتاج الطاقة التكنولوجي المتقدم يجذب السياح.
- **التنمية الزراعية**: السياحة الزراعية، والطلب على الأغذية والأطعمة المحلية، وتحسين الروابط بين الموردين والمشترين، التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق.

خلاصة الفصل:

كما تقدم سابقا، فقد تم تخصيص هذا الفصل كإطار نظري للدراسة حيث تم تقسيم السياحة إلى أنواع أهمها بحسب وسيلة التنقل أو مدة الإقامة أو الرقعة الجغرافية أو عدد السواح أو حسب الغرض.. وهذه التقسيمات لا تعد قسرًا على أنواع السياحة بل هي الغالب والشائع، وللسياحة بنى تحتية لا بد من توفرها كمعايير للجذب السياحي وأهمها تهئية المواقع الطبيعية والتاريخية، البنى التحتية الخاصة بالنقل بكل أنواعه، الهياكل الفندقية والخدمية، الهياكل المساندة لتسهيلات للسياحة ثم مراكز المعلومات ثم ثقافة التعامل مع الأجانب وأخيرا البنى التحتية المتعلقة بالنظام القانوني للبلد بالإضافة إلى درجة تنظيم وإدارة الموارد البشرية التي لها علاقة مباشرة بتحريك عجلة القطاع السياحي لضمان راحتهم وتوفير متطلباتهم –بل والرقي لأعلى من مستوى تطلعاتهم.

وللسياحة جملة خصائص اقتصادية تتمثل في كونها ظاهرة معقدة دالة على جملة معطيات (أمنية، هيكلية وبنى تحتية، ثقافية، اقتصادية، إدارية..)، كما ترتبط العوائد السياحية مباشرة بمدى استقرار البلد أمنيا سياسيا اقتصاديا واجتماعيا، وهي من أهم القطاعات الخدمية لدى أغلب دول العالم، وتتميز السياحة بالتشابك والترابط والتعدد مع شتى المجالات الاقتصادية في الناشطة في الدولة وتتدنى بغياب قطاعات اقتصادية كذلك، وتعد السياحة قطاع لا ينضب، ومن خصائصها التي تمنحها مكانة قوية أنها صادرات غير منظورة ولا تمثل ناتج مادي يتوجب نقله وحفظه، وأهم خصائص السياحة أنها قطاع يوفر مرونة ممتازة للتسعير والدخل وتتأثر سريعا بقرارات التطوير فهي عنصر تحفيز لنشاط وانفتاح النشاط الاقتصادي لكثير من المجالات..

ومن دوافع التوجه نحو النشاط السياحي عدة محفزات شامل في مجملها للجوانب النفسواجتماعية – دينية – ترفيهية استكشافية – ثقافية تاريخية تعليمية – صحية – رياضية – اقتصادية، وهذا ما يقودنا للقول بأن أهمية السياحة تتمثل في تطوير المجالات البيئية – الاجتماعية – السياسية – الاقتصادية، ولعل أبرز مؤشرات تأثير القطاع السياحي على الاقتصاد البحوث الميدانية والنماذج الاقتصادية ونماذج تقييم العرض والطلب والنماذج المختلطة (أهمها النموذج المدمج ونموذج أوف)، وكما أن للسياحة عوامل تقييمية فإن لها عوامل تقودها نحو النمو ويمكن السيطرة عليها وهي خمسة: الاستقرار –الفراغ – تكنولوجيا المعلومات – نمو الثروة الاقتصادية – الاتصال الجماهيري وكثافة التنقل.

أما فيما يخص التنمية الاقتصادية فهي إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي على المدى الطويل وهي نتيجة زيادة الدخل الداخلي للبلد بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد، وأهم خصائصها الشمولية – الزيادة المستمرة لمتوسط الدخل الحقيقي لمدة طويلة نتيجة زيادة الدخل العام – تحسين المستوى المعيشي كمًا ونوعا، وتتمثل أهمية التنمية

الاقتصادية في تقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول (وهي عوامل اقتصادية وغير اقتصادية)، تنمية أداة الاستقلال الاقتصادي.

الإطار التطبيقي للدراسة:

قطاع السياحة والتنمية

الاقتصاد بالجزائر

تمهيد:

بعد التعرض للإطار النظري حول القطاع السياحي والتنمية الاقتصادية، لا بد من تحليل أثر هذا القطاع على اقتصاد إحدى الدول كنموذج، حيث وقع الاختيار على الجزائر باعتبارها المثال الأنسب للدراسة على ضوء ما تم تحديده من مفاهيم سابقة، وتنفرد الجزائر بعديد المعالم السياحية الطبيعية والتاريخية والحضارية المتنوعة، والتي جعلتها مهدا للحضارة الإنسانية وشاهدا حيا على انتمائها للفضاء الإسلامي، المتوسطي والإفريقي، فالمعالم الأثرية والمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر تشهد على عراقة وعظمة الحضارات المتعاقبة، من العربية إلى الفينقية إلى البيزنطية والرومانية، وقد صنفت منظمة اليونسكو مناطق أثرية بالجزائر ضمن قائمة التراث العالمي التاريخي.

المطلب الأول: المقومات السياحية في الجزائر

تزخر الجزائر بموارد سياحية معتبرة وتمتاز بتنوعها وهذا يؤهلها لان تكون قطبا سياحيا بامتياز، ولن يتأتى ذلك إلا إذا توفرت الإرادة السياسية للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر 22 وتتمثل الموارد أساسا في (المعطيات الجغرافية، الطبيعية، أماكن الراحة، الغابات، الشواطئ، الصحاري، الآثار الدينية، الصناعات التقليدية الفلكلورية، العادات والتقاليد المختلفة...) وتعتبر هذه الموارد أساس النشاط السياحي.

أ- المقومات الطبيعية في الجزائر: تعتبر المقومات الطبيعية من أهم عوامل جذب السياح وتمتاز الجزائر بتناغم بين المقومات الطبيعية والموقع الجغرافي والمناخ، الأمر الذي يشكل استمرارية العرض السياحي على مدار السنة.

- المعطيات الجغرافية في الجزائر: الجزائر أكبر بلد إفريقي وعربي والعاشر عالميا من حيث المساحة بفضل موقعها الجيواستراتيجي، مما جعلها ملتقى الحضارات والتيارات القوية.
- تنوع المناخ في الجزائر: تعرف الجزائر تنوعا مناخيا يجمع بين مناخ متوسطي سائد" على الشريط الساحلي بمتوسط درجة الحرارة 18 مئوية، ومناخ الهضاب العليا يسود "فصل بارد ورطب". ومناخ صحراوي يسود الجنوب الجزائري، وتصل فيه درجة الحرارة إلى 40 مئوية، كما تتمتع الجزائر بـ 552 شاطئ 364 شاطئ مسموح للسباحة و188 غير مسموح للسباحة من أهم هذه الشواطئ (وهران، عنابه، الجزائر، جيجل، سكيكدة، القالة...)

ب- المناطق السياحية في الجزائر:

- منطقة السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي.
- منطقة السلسلة الأطلسية.
- منطقة الهضاب العليا.
- منطقة أطلس وواحات الصحراء والصحراء الكبرى.

ج- المحطات المعدنية: تزخر الجزائر بحمامات معدنية طبيعية عديدة، حيث تم إحصاء 202 منبع للمياه العذبة، تتركز أغلبها في شمال البلاد من أهم هذه الحمامات (حمام ريغة، حمام، بوحنيفية، حمام قرقر، حمام الصالحين...)، وهذا ما شكل عرضا سياحيا حمويا تنافسيا ساهم في انتشار السياحة الحموية والحمامات المعدنية.

د- المعالم السياحية في الجزائر: تتمتع الجزائر على إمكانيات سياحية عظيمة إلا أن عدم الاهتمام بها واستغلالها أحسن استغلال حال دون التعرف على مكنوناتها محليا ودوليا، وقد صنفت منظمة اليونسكو هذه المعالم السياحية مثل: تيمقاد، جميلة، الطاسيلي، تيبازة، القصبة، قلعة بني حماد.

هـ- أهم المنتجات السياحية في الجزائر: تصنيف المنتجات السياحية يكون من خلال تصنيف المناطق السياحية التي تتمتع بها الجزائر وهي السياحة الساحلية السياحة الجبلية، السياحة الصحراوية.

المطلب الثاني: المؤشرات السياحية لتنمية الاقتصاد بالجزائر

أولا- مؤشرات تأثير السياحة بالجزائر:

أهم المؤشرات الإحصائية خاصة بالقطاع السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2022، والتي تبين مدى تطور القطاع، ومن أهمها:

- الحضيرة الفندقية التي تضم 1 502 مؤسسة إيواء، بطاقة استعاب إجمالية قدرها 132 266 سرير.
- وكالات السياحة والأسفار بمجموع 4 267 وكالة معتمدة من بينها 3 648 وكالة سياحية أم و716 فرع توفر 11 506 منصب شغل.

كم تدعم المؤشرات هذه المعلومات وتسمح بقراءات أخرى لاحتياجات المستخدمين المختلفين.

- عدد المؤسسات الفندقية: 1 502
- عدد الأسرة: 132 266
- عدد وكالات السياحة والأسفار: 4 267
- عدد المرشدين السياحيين (داخل الجزائر): 200
- عدد المشاريع السياحية في طور الإنجاز: 2. 585 (وزارة السياحة والصناعات التقليدية: https://www.mta.gov.dz، 15\12\2022)

جدول رقم (01): تطور معدل دخول السياح عبر الحدود الجزائرية (2015 –2019)

	2015	2016	2017	2018	2019
الأجانب	1 083 121	1 322 712	1 708 375	2 018 753	1 933 778
معدل النمو	\	22,12%	29,16%	18,17%	-4,21%
الجزائريون المغتربون	626 873	716 732	742 410	638 360	437 278
معدل النمو	\	14,33%	3,58%	-14,02%	-31,50%
المجموع العام	1 709 994	2 039 444	2 450 785	2 657 113	2 371 056
معدل النمو	\	19,27%	20,17%	8,42%	-10,77%

المصدر: (وزارة السياحة والصناعات التقليدية، جانفي 2020، ص2)

من الجدول السابق نرى أن إجمالي السياح الوافدين إلى الجزائر يندرج ضمنهم الجزائريين المقيمين في الخارج، وهو ما يُصطلح عليهم بالمغتربين الذين يُساهمون بشكل هام في دعم الاقتصاد الوطني من خلال التحويلات المالية – العملة الصعبة التي يقومون بها، إلا أن اعتبارهم كسياح أجانب أمر مبالغ فيه، حيث أنهم يتلقون الخدمات السياحية بانتقائية عالية أين يلجئون للإقامة عند الأهل أو بتأجير سكنات عبر قنوات غير مشروعة السوق السوداء، وهو ما ينعكس حتماً على رصد مداخيل السياحة الأجنبية الوافدة.

جدول رقم (02): تطور خروج السواح الجزائريين إلى الخارج (2015–2019)

الدولة	2015	2016	2017	2018	2019
خروج المواطنين نحو الخارج	3.638.140	4.529.524	5.058.404	5.609.947	5.731.814
معدل النمو (%)	-	24.50	11.60	10.90	2.17

المصدر: (وزارة السياحة والصناعات التقليدية، جانفي 2020، ص10)

إن النظرة العامة للعدد الاجمالي للسياح توضح نمو متزايد في عدد السياح الجزائريين نحو الخارج بين سنتي 2015 و2019 بمتوسط نمو يفوق 14% إلى أنه شهد تراجعا سنة 2019 بنسبة تفوق 10% وقد لا يعود السبب إلى انتعاش وزيادة تهيئة المرافق السياحية والتسويق السياحي بقدر ما هو راجع إلى الاضطرابات السياسية التي عاشتها الجزائر ابتداء من 22 فيفري 2019 أو ما يسمى بالحراك الشعبي.

إن معدلات السياحة الدولية المغادرة خارجها عرفت ارتفاعاً، والذي يكون في الغالب على حساب السياحة الداخلية، والتي لا تحظ باهتمام صُناع الخدمات السياحية في الجزائر، ولا حتى صناع السياسيات السياحية مما يُشكل تحدياً كبيراً أمامهم من أجل تفعيل النشاط السياحي المحلي كبديل عن السياحة الوافدة التي توقفت بحكم التذبذبات في فتح وغلق الحدود.

للإشارة فالجزائر استقبلت خلال سنة 2019 أكثر من 2 مليون و300 ألف سائح مما يدل على أن عدد الجزائريين المغادرين يفوق بكثير الوافدين إليها، واستقطاب البلدان لأعداد كبيرة من الجزائريين ليس بسبب ما تتمتع به هذه البلدان من عناصر الجذب السياحي فحسب، بل يرجع السبب إلى ضعف المنتوج السياحي الجزائري المعروض وارتفاع أسعاره مع تدني في مستوى الخدمات المقدمة، ويعود ذلك إلى نقص هياكل الإيواء وغياب المنافسة.

شكل (06):تطور ميزان المدفوعات في الجزائر –بند السفر– في الجزائر (2010–2020)

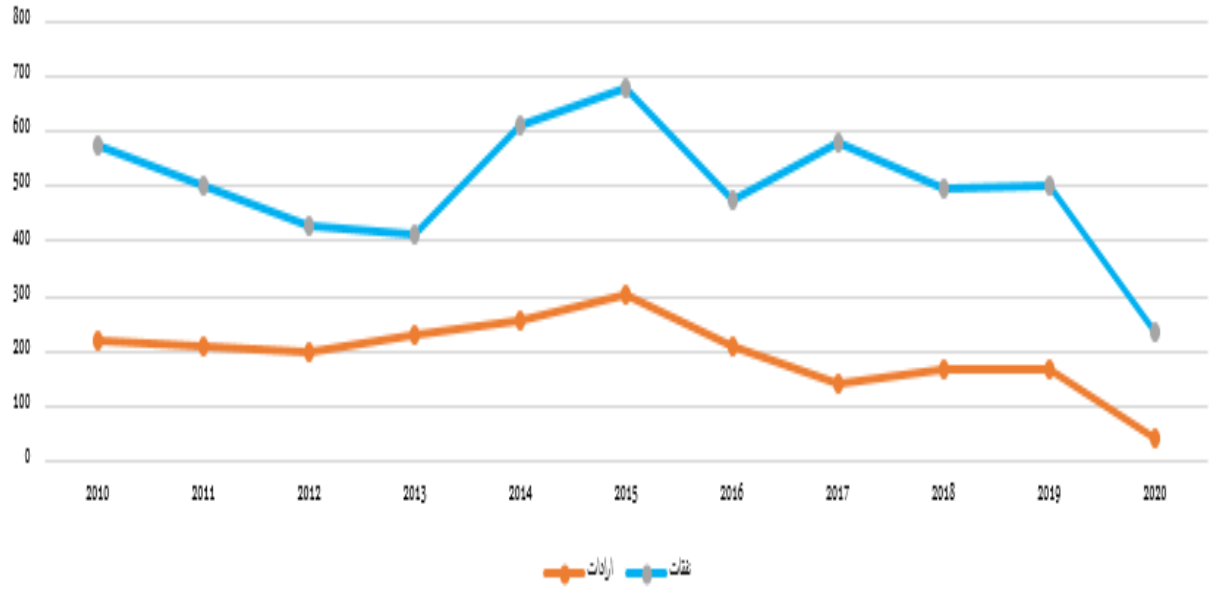

إن بند السفر وهو الجزء الذي يختص بتحديد عائدات السياحة لا تشمل جميع الإيرادات السياحية، فنلاحظ أن حجم النفقات أعلى بكثير من حجم الإيرادات، حيث أن معظم التبادل يجري في سوق العملات الموازية، وخاصة من قبل الجزائريين المقيمين في الخارج، ويلاحظ من خلال الشكل أن رصيد السياحة في الجزائر شهد عجزا خلال الفترة باستثناء خلال كل السنوات ما بين 2010 إلى 2020، وهذا راجع إلى ارتفاع حجم المدفوعات السياحية وضعف الإيرادات السياحة، ويمكن إرجاع الارتفاع في المدفوعات السياحية إلى:

- ارتفاع السياحة العكسية (نحو الخارج) والذي يرافقه تراجع السياحة الداخلية كما لا حظنا في الجدول السابق؛
- سوء تسيير المرافق السياحية وندرة الخدمات التي يحتاجها السائح؛

- ضعف المنتوج السياحي الجزائري؛
- غياب إستراتيجية تسويقية فعالة لتسويق المنتوج السياحي الجزائري داخل وخارج البلاد.

جدول رقم (03): تدفقات السواح عبر الحدود الجزائرية (2022)

	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع
الأجانب	13 069	12 959	15 034	15 346	21 299	24 179	39 619	86 401	120 144	138 723	168 665	101 942	757 380
الجزائريون المقيمون بالخارج	16 643	30 962	31 792	20 507	30 254	43 593	126 855	82 496	65 808	74 871	80 496	36 391	640 668
المجموع	29 712	43 921	46 826	35 853	51 553	67 772	166 474	168 897	185 952	213 594	249 161	138 333	1 398 048

المصدر: (مديرة المنظومات الإعلامية والإحصائية، فيفري 2023، ص3)

شكل رقم (07): تدفقات السواح عبر الحدود الجزائرية (2022)

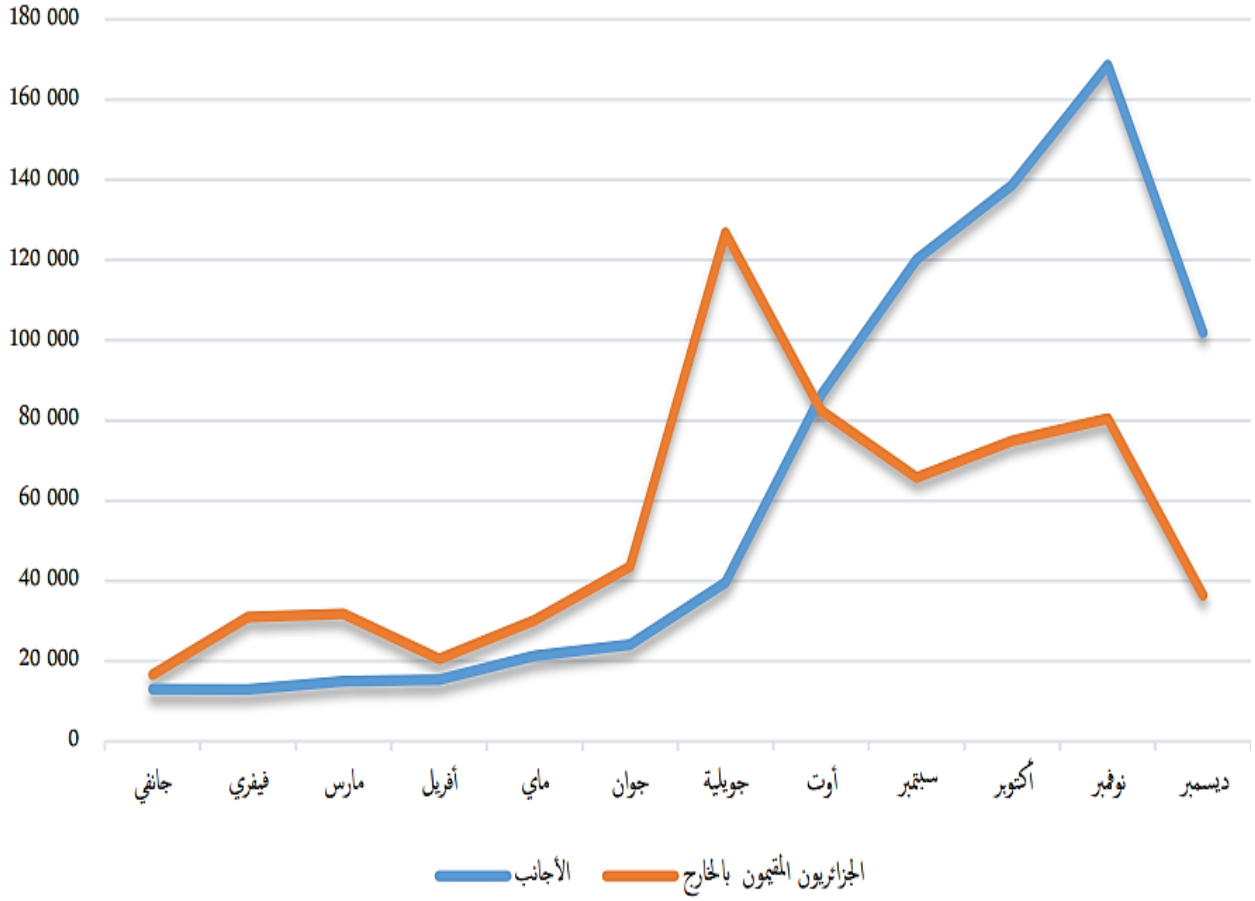

المصدر: (مديرة المنظومات الإعلامية والإحصائية، فيفري 2023، ص3)

شكل رقم (08): مقارنة تدفقات السواح المغتربين والأجانب عبر الحدود الجزائرية (2022)

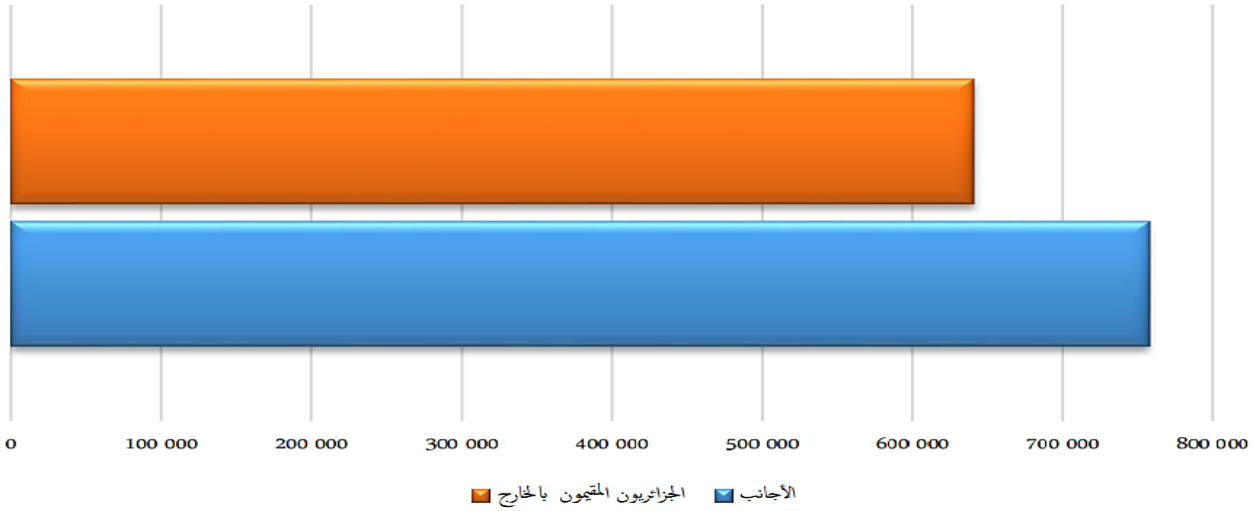

المصدر: (مديرة المنظومات الإعلامية والإحصائية، فيفري 2023، ص3)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والشكلين المرافقين له بأن تدفقات السواح على السياحة الجزائرية خلال آخر سنة (2022) تشهد إقبالا محتشما وعددا قليلا مقارنة بالعدد الهائل والخيارات السياحية المتنوعة التي تم عرضها سابقا وذلك في أغلب فترات السنة، إلا أنه يصل ذروته مطلع شهر جويلية يعود وبدرجة أقل خلال شهر نوفمبر، ويبدو هذا الإقبال الضئيل من خلال تجاوز تدفق الجزائريين المغتربين عدد السياح الأجانب وهذا عكس المتوقع في مؤشرات السياحة العالمية حيث يفترض العكس لأن مجموع السياح المغتربين أقل بكثير من عدد سياح باقي دول العالم، وهذا يدل على أن التسويق السياحي للجزائر متراجع بنسبة كبيرة وهذا ما يؤكد أن الجزائر ليست أحد الوجهات الإقليمية والعالمية المفضلة لدى أغلب دول العالم، وهذا ما تؤكده النتائج التالية لتدفقات موسم الاصطياف.

جدول رقم (04): مؤشرات موسم الاصطياف بالجزائر (2018-2022)

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
العدد الإجمالي للشواطئ	611	581	565	585	602
عدد الشواطئ المرخصة للسباحة	404	426	362	409	432
عدد الشواطئ الغير مرخصة للسباحة	207	155	203	176	170
الترددات على الشواطئ (مليون)	108	95	39	26	128

المصدر: (مديرية مخطط جودة السياحة والضبط بوزارة السياحة والصناعات التقليدية، www.mta.gov.dz، 2023)

شكل رقم (09): الترددات على الشواطئ الجزائرية (مليون) (2018-2022)

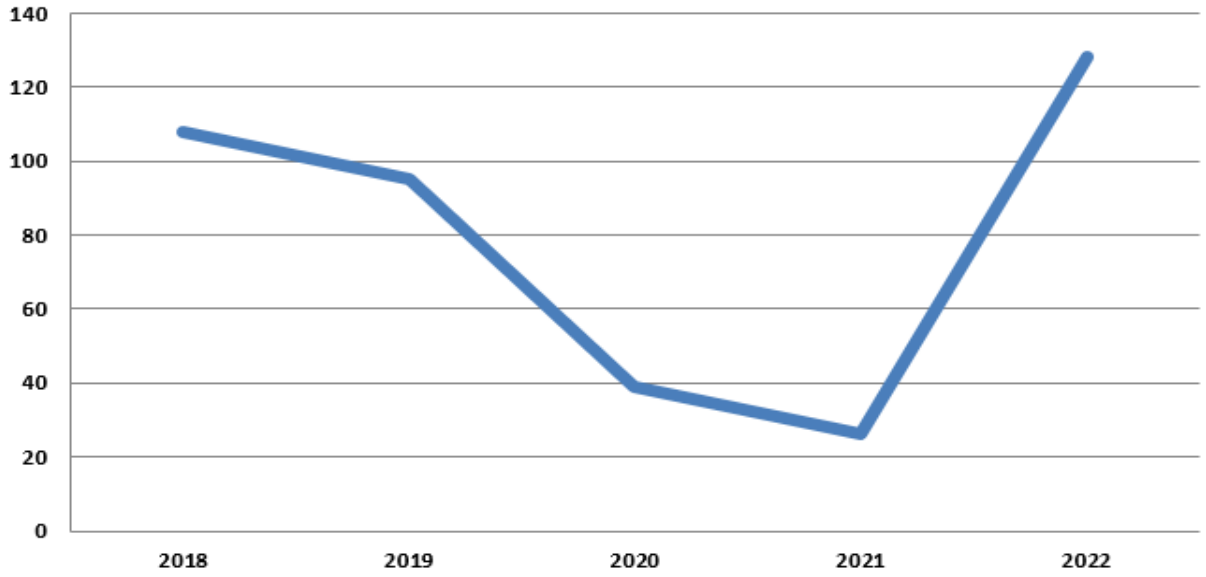

المصدر: (مديرية مخطط جودة السياحة والضبط بوزارة السياحة والصناعات التقليدية، www.mta.gov.dz، 2023)

إن نشاط موسم السياحة الصيفية بالجزائر يبلغ ذروته قرابة شهر فقط وهذا خلاف باقي الدول وهو 03 أشهر على الأقل خلال العام رغم أن الجزائر تزخر بمقومات طبيعية وبيئية متعدد ومتنوعة، لكن قد يعود ذلك إلى التهيئة ونقص التسويق لهذه الوجهات السياحية وضعف الآليات القانونية والإجراءات التي من شأنها ضبط وتأطير وتطوير النشاط السياحي الطبيعي من جهة وتحسين الوحدات والوسائل الفندقية والنقل.

جدول رقم (05): نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة (2015 – 2019)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة المساهمة (%)	1.3	1.4	1.6	1.7	1.8

المصدر: بيانات وزارة السياحة.

من خلال الجدول السابق يتضح أهم ملامح مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني تتمثل فيما يلي:

- هناك استقرار نوعا ما في مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام حيث تراوحت هذه النسبة 1.3% و 1.8% خلال الفترة 2015-2019.

- مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي كانت جد ضئيلة، حيث لم تتعدى نسبة زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي سوى 1.8% خلال (من 2015 إلى 2019).

ويعود سبب ضعف مردودية القطاع السياحي ومحدودية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى أن هذا القطاع لم يحظ الاهتمام الكافي، ومرد ذلك اعتماد الدولة على قطاع المحروقات باعتباره الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد بوتيرة أسرع، فالقيم بعيدة بأشواط كبيرة عن القيم العالمية في قدرة هذا القطاع على خلق القيمة المضافة في الاقتصاد الجزائري.

2- مساهمة قطاع السياحة في العمالة: يتضمن موضوع العمالة أبعادا اقتصادية واجتماعية خصوصا في الدول النامية، لهذا ينصب اهتمام هذه الدول على دعم الصناعات كثيفة العمل أكثر من كثيفة رأس المال.

حيث يوضح الجدول (06) تزايد عدد العمال في القطاع السياحي من أزيد من 289 ألف عامل إلى 320 ألف فهي في تزايد ولكن بمعدلات ضعيفة باستثناء عام 2017، الذي شهد معدل نمو يفوق 10%.

جدول (06): تطور العمالة في القطاع السياحي في الجزائر للفترة (2014 – 2019)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد العمال	261289	265803	270317	300000	308027	320000
معدل النمو (%)	-	1.72	1.69	10.98	2.67	3.88

المصدر: بيانات وزارة السياحة.

يبين الشكل (01) أن القطاع السياحي يساهم بنسب ضعيفة في امتصاص البطالة، إذ تتراوح نسبة المساهمة بين 1.72 % و3,88 % فقط خلال الفترة 2014 – 2018.

ويعود السبب لقلة المنشآت السياحية من جهة، ومن جهة أخرى قلة خريجي الجامعات والمعاهد في التخصص السياحي والفندقي لعزوف الأغلبية عن هذه التخصصات بحكم الثقافة المجتمعية التي كانت تنظر للعمل في الفنادق نظرة دونية نوعا ما.

شكل رقم (10): نسبة مساهمة القطاع السياحي في العمالة الكلية في الجزائر (2012 – 2018)

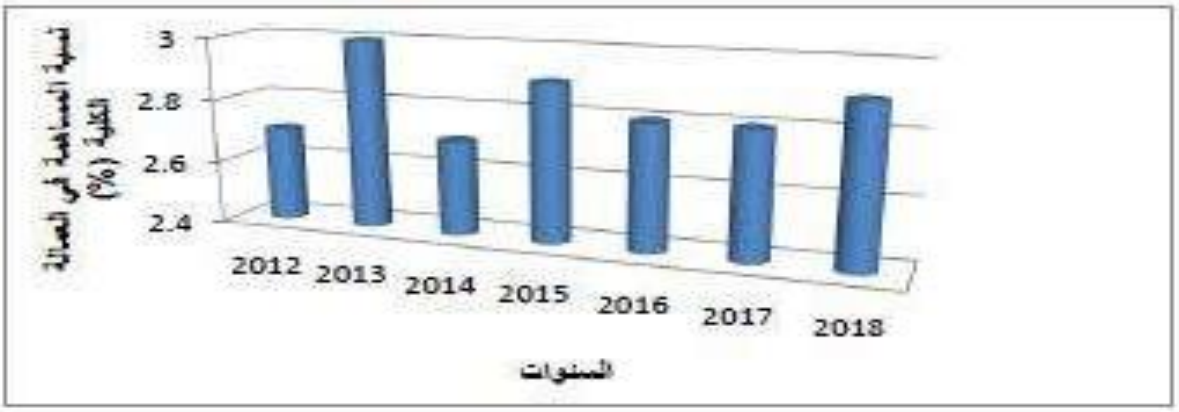

Source: World Travel and Tourism Council (WTTC), The Economic Impact of Travel and Tourism in Algeria, 2018.

3- الجزائر ضمن التنافسية العالمية للسياحة والسفر: صنفت الجزائر في تقرير التنافسية للسياحة والسفر لسنة 2017 في مرتبة متدنية تعكس الواقع المزري لهذا القطاع حيث إحتلت المرتبة 118 من مجموع 136 دولة ومنحت لها علامة 3,07 من 07 مع العلم أنها كانت تحتل الرتبة 123 من مجموع 141 دولة بعلامة 2,93 من 07 مقارنة بتقرير سنة 2015، كل هذا يدل على أن تنافسية القطاع السياحي في الجزائر لم يرقى بعد إلى مستويات تؤهلها لأن تكون وجهة للاستثمارات السياحية والسياح على حد السواء رغم ما تزخر به من مؤهلات مادية وبشرية وتنوع في الثقافات والتقاليد.

مؤشرات السياحة في الجزائر وأثرها على الاقتصاد:

سبق وأن أشرنا إلى الإمكانيات والمقومات السياحية التي تزخر بها الجزائر لكن السؤال المطروح: ما هي النتائج السياحية المحققة وما تأثيرها على الاقتصاد الوطني؟ لذلك تم رصد جملة من المؤشرات التي تبين موقع السياحة في الجزائر عالميا:

جدول رقم (07): ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات التنافسية للسياحة والأسفار 2021

المؤشرات	الترتيب العام	التنقيط العام \ 7ن
مؤشر تنافسية لقطاع الإسفار والسياحة	123	2.29
مؤشر تمكين المحافظة البيئية	99	4.15
بنية القطاع السياحي والسفر	121	3.78
الأمن والأمان	95	4.90
الصحة والنظافة العامة	84	4.97
بنية تكنولوجية المعلومات	105	3.09
مؤشر البنية التحتية	133	2.19
خدمات البنية التحتية للسياحة	138	2.03
مؤشر الإطار التنظيمي والتشريعي	112	3.87
السياسات والأنظمة المعمول بها	118	3.68
مؤشر أعمال السفر	50	2.05

المصدر: (جبران وغنو، 2022، ص22)

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر صنفت في المراتب متذلية وفق مجموعة من المؤشرات وذلك من أصل 141 دولة شملها التصنيف بالاعتماد على تنقيط عام قدر بسبع نقاط بحيث نجد تحسن في ترتيب الجزائر في بعض المؤشرات

مثل تمكين المحافظة البيئية والأمن والأمان والصحة والنظافة العامة ومؤشر أعمال السفر في حين احتلت مراتب متأخرة في مؤشرات أخرى مثل خدمات البنية التحتية للسياحة بترتيب.

المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية في الجزائر

لتحقيق التنمية الاقتصادية حاولت الجزائر إقحام مجموعة من الاصلاحات التي من شأنها أن تقضي على الاختلالات الهيكلية، وما نتج عن ذلك من اختلال العلاقات بين الموارد البشرية والموارد المادية، وظهور البطالة واختلال هيكل الصادرات من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية الاجتماعية عدم ملائمة البنيان الاجتماعي والثقافي بما يتحوي من قيم وعادات وسلوك واتجاهات الانظمة بالإضافة الى ذلك حاولت الجزائر الخروج من التبعية وما فرضه اقتصاد الدول الكبرى من ادماج اقتصاديات الدول العربية ومنها الجزائر باعتبارها دولة ريعية بالدرجة الأولى، فمحاولة الجزائر نقل الاقتصاد القومي من حالة التخلف إلى حالة التقدم والخروج من وضع الاجتماعي إلى وضع اجتماعي متقدم، باعتبار أن علاقة التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية علاقة تكاملية فلا يمكن أن نتحدث عن تنمية اقتصادية دون تغيير اجتماعي.

إن انتهاج الجزائر برامج الاصلاحات الاقتصادية التي طبقتها من خلال فترات متعددة بسبب حدوث خلل في المنظومة الاقتصادية الجزائرية، وذلك قصد مواصلة عملية التنمية التي تكون شبه متوقفة خلال فترة الإصلاح بالإضافة الى معالجة الآثار الاجتماعية السلبية لهذه البرامج منها البطالة والفقر وغيرها، وكذلك القضاء على العلل الاجتماعية المصاحبة للتخلف التي كانت دافعا للسياسات التي أفضت إلى اضطرابات كل من الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية. (بوضياف، 2016. ص191)

إن التنمية الاقتصادية تعاني من العديد من المشاكل والأزمات التي من شأنها أن تؤثر على عجلة تقدمها، حيث أن ضعف الأداء المؤسسي على مواجهة التأثيرات والصدمات الخارجية الطارئة، بالإضافة إلى تراجع الاستثمار وتدني كفاءته خاصة مع عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته الجزائر في عقد التسعينات من القرن الماضي، كان له الأثر على تراجع التنمية فيها بالإضافة الى الممارسات الفاسدة للمسؤولين الحكوميين وانفاق عوائد النفط دون عقلانية مع غياب الاداريين الاكفاء، وكما أن الجزائر لم تفتح المجال الواسع لقطاع الخاص إلا بعد تراجع النفط في نهاية الثمانينات فكرة من خوصصة المؤسسات العمومية وهو ما زاد الطين بلة في عدم ترشيد القرارات السياسة ودون قراءة جيدة للحاضر والمستقبل وهو ما أدى إلى تأثر القرار السياسي. (السعيد، 2022. ص82)

ومن أهم أسباب فشل التنمية في الجزائر إضافة الى ما تم ذكره، هو البنيان الاقتصادي التبعي المرتكز على مصدر واحد قابل للنضوب، وما يمثله من مصدر رئيسي للموارد المالية، وهذا ما أدى إلى تراجع أو انعدام الجهد المكثف والجاد

لكسر حلقات التخلف والتبعية، تضافر هذه الاسباب أدي إلى تراجع التنمية في الجزائر وهذا لعدم ملائمة المناخ الفكري وتوائمه مع المناخ الاجتماعي وصلاحية البرامج التنموية في الجزائر. (بوضياف، 2016. ص191-193)

إن السبيل إلى بعث التنمية يرجع إلى تطبيق آليات ومضمون المجالات الاقتصادية التي تتوفر لدى كل دولة واستغلالها وتطويرها لتمثل عوامل جذب لرؤوس الأموال والاستثمارات السياحية، وتم تحديد دور الدولة في الاقتصاد وذلك من خلال تركيز عملها في ثلاث مجالات هي:

- تحقيق الاستقرار السياسي الاجتماعي والاقتصادي؛
- فتح المجال للقطاع الخاص؛
- إصلاح الإطار التنظيمي في المجال الاقتصادي.

تفعيل النشاط السياحي وفق المخطط التوجيهي لوزارة السياحة:

انتهجت السلطات الجزائرية لبعث القطاع السياحي مجموعة من الآليات لتفعيل النشاط السياحي، وجعله بديلا استراتيجيا يعول عليه خصوصا في ظل الأزمات الاقتصادية وانهيار أسعار البترول نذكر من بين هذه الآليات:

- إنشاء الأقطاب السياحية للامتياز: يمثل القطب السياحي تركيبة من القرى السياحية في منطقة جغرافية مزودة بتجهيزات الإقامة، وكل قطب يتشكل منه عدة مركبات متكاملة تستجيب لتوقعات السياح، وعلى هذا الأساس تم تقسيم الجزائر إلى 07 أقطاب سياحية وتهيئتها.
- مخطط وجهة الجزائر.
- مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- مخطط النوعية السياحية.
- مخطط تمويل السياحة.

ويكمن دور المؤسسات السياحية في تنفيذ السياسة السياحية الموضوعية، المحددة من طرف السلطات وتختلف هذه المنظمات من دولة إلى أخرى حسب درجة التطور، وتعمل هذه المؤسسات على تنشيط وترقية السياحة، بالنسبة للجزائر فإننا نجد هذه المؤسسات ممثلة في:

- الديوان الوطني للسياحة L'office National du Tourisme
- وزارة السياحة.
- وكالات السياحة والأسفار l'agence National de Tourisme.

ومن أجل تنفيذ السياحة السياحية كان لابد من وضع أدوات لتطبيق هذه السياسة والمتمثلة في:

- المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (ENET)
- الديوان الوطني للسياحة (ONT). (جبران وغنو، 2022، ص27)

المطلب الرابع: الاستثمار السياحي بالجزائر كحل لتنمية الاقتصاد

أولا– الاستثمار السياحي بالجزائر:

يتعزز الاستثمار السياحي في الجزائر ضرورة تفعيل وتكريس محيط قانوني واضح ومستقر ينظم ويحكم هذه الاستثمارات، ويضمن لها حرية الاستثمار في جميع النشاطات السياحية، ويحمي المصالح الاقتصادية للدولة المضيفة والمستثمرين ورجال الأعمال، ومنذ فترة أدركت الجزائر أهمية الاستثمار السياحي في مدى تطوير الصناعة السياحية للدولة وباعتبار الجزائر تمتلك جملة من المقومات التي يمكن الاعتماد عليها في تحسين أداء القطاع السياحي، ما جعلها تقبل على تقديم مجموع من الامتيازات قصد النهوض بالقطاع ويمكن ذكر هذه المقومات في النقاط التالية:

- المقومات الطبيعية.
- التاريخية والحضارية.
- المادية والمالية.

وتتطلب الاستثمارات السياحية توفير مجموعة من الشروط الضرورية لإنجازها، ومن بين أهم هذه الشروط نجد ضرورة توفر:

- العقار السياحي.
- التهيئة السياحية اللازمة لاستقبال المشاريع السياحية.
- ضرورة وامكانية وجود التمويل الذي تحتاجه هذه المشاريع لإنجازها. (السعيد، 2022. ص82-83)

ثانيا– محددات جذب الاستثمار السياحي في الجزائر:

من أجل توفير متطلبات تحقيق توقعات وطموحات مستثمري القطاع السياحي، وتعزيز ثقتهم بالجزائر كوجهة واعدة للاستثمار السياحي، عن طريق طرح الفرص الاستثمارية في كافة أنشطة هذا القطاع، يجب السعي نحو تحفيز وجذب مستثمري القطاع السياحي للاستثمار في الأنشطة السياحية المتنوعة، من خلال تقديم أوجه الدعم والاستشارات المختلفة، وتوفير متطلبات تهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة، بما يحقق أهداف التنمية الشاملة بكل جوانبها:

أ– ماديا: توفير مقومات تهيئة فرص استثمارية مجدية في الوجهات والمواقع والأنشطة السياحية، بشكل يدعم الناتج المحلي ويوفر المزيد من فرص العمل للمواطنين.

ب– ثقافيا: إبراز مقومات التراث والحضارة والقيم والتقاليد.

ج– بيئيا: الاستثمار في مشاريع توازن بين تحقيق الطموحات والخطط المأمولة مع ضمان تلبية الاحتياجات المستقبلية للأجيال القادمة.

- التأكد من مراجعة مناخ الاستثمار السياحي والعمل على تحسينه وتطويره بالتنسيق وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص.
- التأكد من توفير متطلبات الاستمرار في تشغيل مراكز خدمات المستثمرين بمناطق الجزائر لتشجيع وتسهيل الاستثمار السياحي، والعمل في المساعدة على تذليل المعوقات والصعوبات التي تواجه مستثمري القطاع السياحي.
- الإشراف على تأسيس شركات الاستثمار السياحي.
- التأكد من تأهيل المنشآت المهتمة بتطوير الوجهات السياحية (منفردة أو ضمن تحالفات من جهات متخصصة) تمهيدا لتقديم عروضهم للمساهمة برأس المال والخبرات المتخصصة في تأسيس شركات التطوير السياحي. (منير وآخرون، 2018. ص5)

ثالثا– معيقات الاستثمار السياحي في الجزائر:

تشير التقارير المعدة من قبل الهيئات المختلفة حول مناخ الاستثمار في الجزائر أن هذا الأخير يبقى بعيدا عن طموحات الاقتصاد الجزائري وأن تقدم مسيرة التنمية الاقتصادية يتوقف على إزالة كل العراقيل والحواجز التي تعترض الاستثمار وبما أن الاستثمار السياحي في الجزائر جزء لا يتجزأ من الاستثمار العام، فإن عراقيل الاستثمار بصفة عامة هي نفسها العراقيل التي تقف أمام مسيرة تقدم الاستثمارات السياحية، سواء كانت هذه الاستثمارات السياحية محلية أو أجنبية، ومن أهم هذه العراقيل:

أ– عائق العقار السياحي: يعتبر العقار السياحي من أهم العراقيل التي تقف أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب نظرا لتعقد إجراءات الحصول على مثل هذه العقارات من جهة وارتفاع أسعارها من جهة أخرى، ولا يزال حاليا العقار في الجزائر رهين الكثير من العراقيل.

ب– العوائق الإدارية والقانونية للاستثمار السياحي: عملت الجزائر على تشجيع الاستثمارات وعلى رأسها الاستثمارات السياحية، فوضعت العديد من الامتيازات بغية جلب الاستثمارات الأجنبية لاسيما في المجال السياحي، إلا أن كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية وتعدد القوانين والأنظمة وانتشار الفساد في تطبيق القوانين، ممارسات سلبية حالت دون تقدم مسيرة تطوير وتنمية القطاع السياحي بالجزائر، وأثرت سلبا على الاقتصاد الوطني بشكل عام.

ج- غياب التكتلات السياحية الدولية والعربية: إن أكبر الدول استقطابا للاستثمارات السياحية هي الدول التابعة للمنظمة العالمية للسياحة، حيث أن الاستثمار في المشاريع الخدمية وخصوصا السياحية منها غالبا ما يكون محفوفا بالمخاطر، ما يجعل عملية الحصول على التمويل اللازم لهذه المشاريع صعبة إلى مستحيلة في ظل غياب الانخراط في مثل هذه التكتلات، رغم توفر المقومات الطبيعية.

د- العوائق الاقتصادية للاستثمار السياحي: هي عوامل لا تقل أهمية عن سابقاتها في إعاقة مسيرة تقدم هذا النوع من الاستثمارات، حيث نجد صعوبة حصول المشاريع السياحية على التمويل اللازم، ومعوقات مرتبطة بالمنظومة الجبائية وغياب الحوافز المشجعة للاستثمار في هذا القطاع إضافة إلى نقص المنافسة. (حياة: 2017. ص193-194)

توجد عدة فرص للاستثمار السياحي في الجزائر نظرا لتمتعها بمساحة شاسعة وغطاء طبيعي ونباتي كثيف، فالرهان الحالي هو محاولة تهيئة البنية التحتية وتوفير المرافق، وتكثيف الحملات الترويجية للمناطق السياحية والذي بدوره سينعكس إيجابا على زيادة السياحة.

خاتمة:

لقد حاولت الجزائر تحسين الاستثمار السياحي لرفع التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع المستثمرين وتقديم التحفيزات الجبائية لكن مشكلة السياحة الأساسية تتمثل في العقار السياحي وقلة المشاريع المنجزة والمرافق الضرورية لتنشيط السياحة، لذا وجب التركيز على تمويل الاستثمار السياحي باشراك القطاع الخاص والعام وإشراك البنوك التجارية في دعم القطاع السياحي باعتبارها أهم مصدر لضخ الأموال في الاقتصاد، وحسب الإحصائيات المقدمة في البحث تبين أن مداخيل السياحة في العديد من البلدان تعادل ميزانية دول أفريقية بأكملها وهذا راجع الى اهتمام هاته الدول بالسياحة باعتبارها مصدر أساسي للدخل القومي.

ومن خلال الدراسة وضعية قطاع السياحة الجزائري وجملة من مؤشراته واحصائياته المتعلقة بالتنمية الاقتصادية يمكننا القول بأن دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية لا يتوقف على المقومات السياحية سواءً الطبيعية منها أو التاريخية أو البشرية فقط، بل يتطلب حسن استغلال وتسيير هذه المقومات لبلوغ أهداف التنمية، فبالنسبة للجزائر تعد عملية التنمية السياحية متأخرة لمجموعة من المشاكل والتحديات من أهمها:

- عدم تثمين المنتجات السياحية بالشكل اللازم، إذ أن كثير من المواقع غير مستغلة بالشكل الاقتصادي والتسويقي اللازم؛
- عدم استجابة أجهزة الإيواء للمعايير الدولية، وهو ما يسجل في عجز طاقات الاستقبال إضافة إلى فقدان عامل التنافسية؛
- اعتماد خدمات النقل الجزائرية على خدمات النقل تقليدية الجزائري وتطوير بطيء للتحول نحو وسائل النقل الحديثة وذلك مقارنة بمستوى النقل للدول السياحية عبر العالم؛
- عدم وجود تنسيق بين مختلف الفاعلين في القطاع السياحي في الجزائر (الديوان الوطني للسياحة، الوكالات السياحية، الفنادق..إلخ) والخروج بإجراءات فعالة؛
- نقص المرافق والمنشآت القاعدية للقطاع السياحي، وصعوبة الاستثمار في القطاع السياحي؛
- ظاهرة السياحة الموسمية (موسمية النشاط)، إضافة إلى الغياب شبه كلي للنشاطات الملحقة الحرف والصناعات التقليدية؛
- ضعف التأطير وضعف الثقافة السياحية للمجتمع.
- القطاع السياحي في الجزائر لا يرقى لان يصبح مصدرا للتنمية الاقتصادية بل لايزال يحتاج لدعم أكبر من الدولة لترقيته وتطويره؛
- كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية وتعدد القوانين والأنظمة تعيق الاستثمار السياحي بالجزائر؛

- أكبر مشكل يعيق الاستثمار السياحي بالجزائر يتمثل في أزمة العقار السياحي وتسييره؛
- المستثمرين الأجانب الراغبين في الاستثمار في القطاع السياحي قادرون على إحداث نقلة نوعية للسياحة بالجزائر إذا تم إشراكهم ودعمهم من خلال تقديم تسهيلات وإعفاءات ضريبية؛
- العائدات التي أدرتها السياحة في سنة 2019 قليلة جدا مقارنة مع الدول العربية المجاورة؛
- لجزائر في المرتبة 11 عربيا تليها العراق وفلسطين و85 عالميا في ترتيب أكثر الدول سياحة في العالم، الأمر الذي يعكس انعدام مقومات الجذب السياحي؛
- عزوف أغلب الجزائريين على السياحة في الجزائر لصالح الدول المجاورة والناتج عن قلة المرافق السياحية من جهة وضعف الخدمات المقدمة من جهة أخرى.

العالم بأسره عرف ركودا خلال جائحة "كوفيد-19" التي اجتاحت العالم، لكن في الوقت الحالي هناك انتعاش عبر العالم، والجزائر ليست بمنأى عن هذه الحركية، ومهمتنا التعريف بالكنوز المحلية للمساهمة في رفع التنمية الاقتصادية، ونحن هيئة رسمية تعمل على ترقية المنتوج السياحي المحلي على الصعيد الداخلي والخارجي، لتسويق المنتوج السياحي، ونعمل على الترويج للسياحة المحلية والترويج لصورة الجزائر خارجيا، من خلال مساهمتنا في العديد من النشاطات على غرار المشاركة في المعارض الدولية مثل المشاركة في معرض دبي الدولي في نهاية السنة الفارطة، الذي كان ملتقى لمختلف الأجناس، وعرف مشاركة 192 دولة، وحصلت الجزائر من خلال أجنحتها المختلفة على المركز الثاني. خصوصا أن الجزائر لا الجزائر لا تعرّف على أنها وجهة سياحية عبر العالم.

التوصيات:

إن الحديث عن الدور الفعال للاستثمار السياحي في الجزائر وعلاقته الوثيقة في تحقيق التنمية الاقتصادية يبقى مرهونا بتطوير وتحديث الخدمات السياحية لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والقضاء على جميع مظاهر البيروقراطية التي تعيق المستثمرين.

- يتوجب بذل جهود مختلفة لإعادة تنشيط السياحة الداخلية وتحفيزها بالإضافة إلى وضع استراتيجية وطنية لتنشيط قطاع السياحة، حيث يكون الترويج للمناطق هو محور أعمالها؛
- يتوجب تشجيع القطاع الخاص ودعمه من خلال تقديم تسهيلات ضريبية وخاصة فيما يتعلق بالسياحة الصحراوية؛
- البنية التحتية القوية مطارات، مرافق عمومية، وسائل النقل المتنوعة تشكل عائقا مهما في تنشيط القطاع السياحي؛
- اشراك البنوك في عملية تمويل القطاع السياحي؛
- الاهتمام بتطوير المرافق من خلال تخصيص خلية خاصة تعنى بهذا الجانب؛

- تشجيع السياحة الداخلية زيادة عدد ونوعية الفنادق وتكييف السعر مع الخدمات.

- ضرورة تجسيد وتأصيل الثقافة السياحية للمجتمع الجزائري، بما يفيد التواصل مع الآخر وزيادة الوعي في المحتمع الجزائري بأهمية السياحة اقتصاديا واجتماعيا، وذلك باستخدام الوسائل الحديثة ومنها التسويق السياحي لإبراز المقومات السياحية الجزائرية؛
- تطوير البنية التحتية السياحية لاسيما المؤسسات الفندقية وجعلها ذات مواصفات عالمية وبأسعار تنافسية؛
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في القطاع السياحي، عن طريق منح مختلف التسهيلات المرتبطة بالاستثمار؛
- تفرض المشاكل الهيكلية للقطاع السياحي اتخاذ دراسات وسياسات واعية، وبالتالي يتمثل أحد الحلول في العمل على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية لقطاع الصناعات التقليدية، فضلا عن مختلف القطاعات التي علاقة مباشرة أو غير مباشرة بقطاع السياحة في الجزائر، وتطوير منتجاتها من حيث الجودة والمواصفات، إضافة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج والتسويق، وهذا لرفع القدرة التنافسية والتمكن من تسويق منتجاتها.

وضع استراتيجية وخطة عمل، للدفع بهذا القطاع إلى الأمام ونحن في الجزائر جرى علينا خلال السنتين الفارطتين المثل القائل "رب ضارة نافعة"، أين انتشر فيروس كورونا بشكل رهيب، ورغم ذلك رافقه تطوير السياحة الداخلية، التي عرفت انتعاشا كبيرا في ظل غلق الحدود، كما حاول الديوان الوطني للسياحة خلال هذه الفترة، العمل على التعريف بعدد من الوجهات الداخلية، خاصة وأن هناك العديد من الوجهات السياحية التي تستقطب عددا كبيرا من السياح الجزائريين.

بعد الإطلاع على موقع وزارة السياحة تم الوصول إلى تنفيذ المخطط التوجيهي لآفاق 2030 والذي يخص برنامج وزاري مبني على جملة من القرارات والقوانين التي تهدف إلى ترقية السياحة الجزائرية وجعل القطاع من أهم القطاعات التي تعتمد عليها الدولة مستقبلا، سواء في تحريك النشاط الاقتصادي أو في تدفق العملة الصعبة، كما أنه يمكن على المدى القريب استغلال الركود السياحي بعد الجائحة من خلال فتح المكاتب السياحية على مستوى القنصليات من أجل الترويج الجواري أكثر للسياحة، ونأمل أن يكون هناك تنسيق أكبر بين مختلف القطاعات، من أجل تطوير السياحة بالجزائر التي تزخر بمقومات هائلة.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

أولا- الكتب:

1- بركات كامل المهيرات، الأمن السياحي والتشريعات السياحية، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2009.

2- بظاظو إبراهيم، السياحة البيئية وأسس استدامتها، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنش والتوزيع، الأردن، 2010.

3- البكوري حسنية، إدارة السياحة البيئية في ليبيا، دار الكتاب الوطنية، ليبيا، 2013.

4- رعد العاني (2008): **الاستثمار والتسويق السياحي**، الطبعة الأولى، دار كنور المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

5- محمد المغربي (2020): **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر.

6- مصطفى كافي (2009): **صناعة السياحة والامن السياحي**، الطبعة الأولى، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق.

7- مصطفى يوسف كافي، السياحة المستدامة ودورها في معالجة ظاهرة البطالة، الطبعة الأولى، الفا للوثائق، الجزائر، 2017.

ثانيا- الرسائل والمذكرات

8- أسماء بن عيش، بشرى خروش (2016): إشكالية تحقيق برامج الاستثمار المحلي للتنمية الاقتصادية في الجزائر بين العوائق والآفاق، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، الملحقة الجامعية –مغنية –جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

9- أسماء بن عيش، بشرى خروش: إشكالية تحقيق برامج الاستثمار المحلي للتنمية الاقتصادية في الجزائر بين العوائق والآفاق، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، الملحقة الجامعية –مغنية –جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016.

10- اوريسي هبة الله، تنافسية القطاع السياحي وانعكاساته على التنمية المستدامة في الدول العربية دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012.

11– عميش سميرة، دور إستراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2015.

12– فارس عوقة، نبيل حمادي (2017): مقومات ومحفزات الاستثمار السياحي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر.

13– مستوي عادل، أثر تطوير القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: "1990-2016"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية –تخصص اقتصاد الخدمات، جامعة الجزائر3، 2019.

14– نجاة الهاشمي، الهام قاسمي (2021): دور الاعلام الاقتصادي في التنمية الاقتصادية جريدة المصدر الاقتصادية الجزائرية نموذجا، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في الاعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.

15– نسيبة سماعيني (2014): دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مذكرة تخرد لنيل شهادة الماجيستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية، علوم تسيير وعلوم تجارية، جامعة وهران، الجزائر.

16– وليد لغربي (2015): واقع السياحة الساحلية في ولاية جيجل منطقة التوسع السياحي راس العافية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التهيئة ومشاريع المدينة، كلية علوم الأرض والهندسة المعمارية، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، الجزائر.

ثالث– المقالات والدوريات

17– آل حامد العلكمي عبد الرحمن، الأمن جوهر السياحة، الحلقة العلمية حول الأمن السياحي، كلية التدريب قسم البرامج التدريبية، تونس 9 و11 أكتوبر2012.

18– بلقاسم تويزة، وآخرون، الترويج وأهميته في تنشيط القطاع السياحي بالجزائر دراسة حالة ولاية جيجل، مجلة المؤسسة، جامعة الجزائر3، العدد الثاني، الثاني، 2013.

19– بن لكحل نوال، وآخرون، السياحة في الجزائر: مقوماتها ومعوقاتها، الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة"، 26 و27 نوفمبر2014.

20– جبران سفيان وغنو أمال، (2022). دور السياحة في تحقيق الاستدامة التنموية والارتقاء بالاقتصاد الجزائري: قراءة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة بالتعاون مع مشروع بحث PRFU، الكتاب الجماعي: القطاع السياحي

ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.

21– حشماوي محمد، وآخرون، الاهتمام بالمورد البشري في القطاع السياحي كمدخل من مداخل تحقيق التنمية السياحية في الجزائر، مجلة المناجر، العدد الأول، 2015.

22– حمزة بعلي، بن جلول خالد (2019): الأهمية الاقتصادية للاستثمارات السياحية في الجزائر ودورها في دعم وتحقيق التنويع الاقتصادي، دراسة تحليلية وتقييمية لفترة (2000-2016)، المؤتمر الدولي حول السياحة الداخلية والجمعات المحلية: بين حتمية التنويع الاقتصادي وصناعة التميز يومي 27-28 أفريل، جمعية صناعة الغد، جمعية الثقافة والمعرفة المستدامة، خنشلة، الجزائر.

23– حياة نجار (2017): واقع وآليات تمويل الاستثمارات السياحية ودورها في تطوير الصناعة السياحية بالجزائر، مجلة أوراق اقتصادية، مجلد:01، العدد 01، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر.

24– حياة نجار: واقع وآليات تمويل الاستثمارات السياحية ودورها في تطوير الصناعة السياحية بالجزائر، مجلة أوراق اقتصادية، مجلد:01، العدد 01، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2017.

25– خليف مصطفى غرايبة، السياحة الصحراوية –تنمية الصحراء في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، الدوحة –قطر، اكتوبر 2012.

26– سعداوي موسى، وآخرون، أهمية مقومات السياحة الجزائرية في التنمية الاقتصادية للدولة، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة بسكرة: يومي 09-10 نوفمبر 2010، ص: 04.

27– السعيد فيطس. الاستثمار السياحي في الجزائر وأثره على حركة التنمية الاقتصادية، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 04، العد 03، جامعة خنشلة –الجزائر، سبتمبر 2022.

28– سعيدي يحي، وآخرون، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس والثلاثون، العراق، 2013.

29– سماعيني نسيبة، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2014.

30– سميرة العابد (2012): صناعة السياحة في الجزائر (الواقع وسبل النهوض)، الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، يومي 19-20 نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر

31– شبوطي حكيم، الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، العدد الخامس، جويلية 2011.

32– شياد فيصل، تنمية السياحة العربية البينية: العقبات والحلول، رؤى استراتيجية، جامعة سطيف، الجزائر، أفريل 2014.

33– الظاهر نعيم، وآخرون، مبادئ السياحة، سلسلة السياحة والفندقة، ط.1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007.

34– عائشة موزاوي (2019): الخدمات السياحية كآلية لتفعيل الصناعة السياحية ودورها في تطوير الاقتصاد الوطني، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، العدد 02، العدد 03، جامعة الجلفة، الجزائر.

35– عبد الكريم مسعودي، بوجمعة لهبيل (2018): الاستثمار السياحي كآلية لدعم التنمية الاقتصادية بالجزائر، الملتقى الوطني الثاني عشر حول ترقية السياحة الصحراوية في ظل الظرفية الراهنة كآلية لتمويل الجماعات الإقليمية في الجنوب الغربي – تندوف نموذج، معهد العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بتندوف، الجزائر.

36– فراح رشيد، وآخرون، دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من أزمات القطاع السياحي، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012.

37– كريم كريمة، الاستثمار السياحي وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم القانونية والإدارية، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس، العدد الحادي عشر، 2015.

38– محديد محمد، حماية العقار السياحي في التشريع الجزائري، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 07 العدد: 05، 2018.

39– محمد العطا عمر، صناعة السياحة وأهميتها الاقتصادية، ندوة علمية حول الأعمال الإرهابية على السياحة، مركز الدراسات والبحوث، دمشق، 4-6 جويلية 2010.

40– مستوي عادل، وآخرون، أثر السياحة على الاقتصاد من منظور وطني وعالمي رؤية قياسية خلال الفترة 1990-2013، الملتقى الدولي الصناعة السياحية والتنمية المستدامة، واقع وآفاق، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 04-05 نوفمبر 2014.

41– منظمة التجارة العالمية: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. السياحة المستدامة والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، مذكرة قضايا من إعداد أمانة الأونكتاد، اجتماع الخبراء بشأن مساهمة السياحة في التنمية المستدامة، الأمم المتحدة، 28 جانفي 2013.

42– منير خروف وآخرون (2018): الاستثمار السياحي في الجزائر بين المقومات والمعوقات، الملتقى الدولي الرابع حول: الاقتصاد السياحي وتدبير المقاولات السياحية يومي 22-23، جوان، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المملكة المغربية.

43– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: السياحة المستدامة والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، مذكرة قضايا من إعداد أمانة الاونكتاد، اجتماع الخبراء بشأن مساهمة السياحة في التنمية المستدامة، الأمم المتحدة، 28 جانفي 2013.

44– هاني نوال، تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد الثالث عشر، جامعة ورقلة، 2013.

45– الهذبة مناجلبة (2017): الإمكانيات والمقومات السياحة في الجزائر، مجلة دراسات وابحاث، العدد 08، العدد 26، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

46– هوارية زيتوني (2018): التنمية الاقتصادية في الجزائر بن متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية، مجلة المعيار، العدد 09، العدد 02، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2018.

47– هوارية زيتوني (2018): التنمية الاقتصادية في الجزائر بن متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية، مجلة المعيار، العدد 09، العدد 02، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تيسمسيلت، الجزائر.

48– وزارة السياحة والصناعة التقليدية، (جانفي 2020) مديرية المنظومات الإعلامية والاحصائيات تدفق السواح عبر الحدود الجزائرية لسنة 2019.

49– وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديرة المنظومات الإعلامية والإحصائية، التدفقات السياحية 2022، فيفري 2023.

50– ياسين بوضياف (2016): التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد 03، العدد 02، مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر.

خامسا– مواقع الأنترنت

51– منظمة السياحة الدولية: https://www.unwto.org/، 21\12\2022.

المراجع باللغة الأجنبية

52– Rulfi Daniel, et autres, Mémento du tourisme, ministère de l'artisanat du commerce et du tourisme, France, Édition 2013.

53– Schéma Directeur D'aménagement Touristique "SDAT 2030", Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme, Livre 1, Op.cit. site: https://www.mta.gov.dz/

54– World economic forum, The Travel & Tourism Competitiveness, Report 2015 (Growth through shocks), committed to improving the state of the world, 2015.

55– World economic forum, The Travel & Tourism Competitiveness, Report 2015 (Growth through shocks), committed to improving the state of the world, 2015.

قائمة الملاحق

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في 27 2020 .....

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): بنطيب إسماعيل الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 200409533 والصادرة بتاريخ 2016-04-28

المسجل(ة) بكلية / معهد كلية قسم الاقتصاد

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: دور القطاع السياحي في ترقية التنمية الاقتصادية بالجزائر.

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2023/6/15

توقيع المعني (ة)